وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: االعلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

أثر عرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2020)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

من إعداد الطالبتين:
- **جمعون إكرام**
- **تعالبي رحيل**

تحت اشراف :
أد. بوغازي فريدة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
د. صـــيد فاتــح	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	**رئيسا**
أد. بوغازي فريدة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	**مقررا**
د. نــواري علاوة	أستاذ محاضر (أ)	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2022/2021

الإهداء

إلى الشمعة التي أنارت دربي وفتحت لي أبواب العلم والمعرفة.

إلى أعز إنسان في الوجود وقدوتي في الحياة التي ضحت من أجلي

إلى الصدر الحنون والقلب الرفيق إلى أعز ما أملك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية والملاك الصافي القريب لله سبحانه و تعالى.....أمي الغالية

إلى الإنسان الذي سهر جاهدا على تربيتي وتوجيهي والوقوف إلى جانبي بكل ما أوتي.....أبي العزيز.

إلى الغالي الطيب الودود جزاه الله خيرا. وأخص بالذكر أخي رائد الذي كان دوما لي دعما وسندا.

أهدي هذا البحث إلى زوجي الرائع وليد; فقد كان لي داعما في كلّ شيء، فشكرًا كثيرًا على ثقتك بنجاحي.

ودفعي نحو الأفضل.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع لكل هؤلاء

كذا جميع الأقارب والأساتذة وزملائي بقسم العلوم الاقتصادية

تعالبي رحيل

الإهداء

- ✓ الحمد لله بنعمته التي تتم الصالحات، وتحقق ما كان بالأمس حلما،لما طالما انتظرت هذا اليوم لأهدي من كان عونا لي في مسيرتي لعائلتي أولا وثانيا ثالثا وأخيرا لأحبتي....
- ✓ إلى والدي:أبي حبيبي وقرة عيني ومأمني وأماني وقدوتي وشمعتي يا رجلا أنا نصفه الثاني وهو كل رجائي نوار.
- ✓ من تضج المجالس بذكرها "فاطمة زهراء" أمي جنتي وحياتي وروحا سكنت قلبي وجسدي.
- ✓ إلى أخواتي:مسندي وسندي واتكائي وقوتي وملكي ومملكتي وضلعي الثابت الذي لا يميل محسن، بلال، فوزي، أسامة
- ✓ إلى من جعلوا لحياتنا طعما آخر زوجات إخوتي منال، عذراء.
- ✓ إلى من زينت ضحكتهم البريئة أرجاء المكان سيلين، قمر، جواد، أرسلان إلى من لهم مكانة خاصة في قلوبنا حياة ؛ رودينة، زوجة عمي لطيفة.
- ✓ إلى كل صديقاتي وبالخصوص صديقتي وأغلى البشر ونور قلبي اية وإلى بسيمة التي أنارت دربي بنصائحها.
- ✓ وإلى روح خالتي: روح غالية فارقتنا عبرت الدنيا إلى الجنة بسلام وكانت نسمتنا وزهرتنا، روحك المغفورة بإذن الله "رحمة" رحمة الله عليها إلى كل هؤلاء اهديهم هذا العمل المتواضع راجيا من الله تعالى توفيقنا في الحياة.

جمعون إكرام

الشكر

الحمد والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل بأسمى المعاني والشكر.

نوجه إلى **أستاذتنا الفاضلة: أد.بوغازي فريدة** الذي حضينا بإشرافها والذي أفضل توجيها الفعال الذي ما فاء يمطر بها فسقت ثرى هذا العمل لله فلها أصدق العرفان والشكر ولا يفوتونا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر الجزيل والامتنان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الأطروحة، كما نتقدم بشكرنا الموصول **إلى الأستاذ: بوالكور نورالدين، والأستاذ: ساحلي لزهر**، الذي قدم لنا يد العون والنصيحة في الجانب النظري والتطبيقي من الدراسة، كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من لهم الفصل بمساعدتنا على إنجاز هذا البحث.

شكر وعرفان

الحمد والشر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل بأسمى المعاني والشكر.

نوجه إلى **أستاذتنا الفاضلة: بوغازي فريد** الذي حضينا بإشرافها والذي أفضل توجيها الفعال الذي ما فاء يمطر بها فسقت ثرى هذا العمل لله فلها أصدق العرفان والشكر ولا يفوتونا أن نتقدم بأسمى عبارات الشكر الجزيل والامتنان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هده الأطروحة .كما نتقدم بشكرنا الموصول **إلى الأستاذ: بولكور نورالدين، والأستاذ: ساحلي لزهر**، الذي قدم لنا يد العون والنصيحة في الجانب النظري والتطبيقي من الدراسة، كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من لهم الفصل بمساعدتنا على إنجاز هذا البحث.

الملخص:

هدفت الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة الممتدة (1990–2020)، وقد تم بناء نموذج قياسي لإبراز مدى تأثير العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر، باعتبار أن الكتلة النقدية من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي ومحاولة إبراز علاقتها بالناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستخدام أحد أساليب القياس الاقتصادي، متمثلة في نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعةARDL ، معتمدين على برنامج (EVIEWS-V. 10).

تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة تأثير إيجابية للعرض النقدي على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، حيث أنه كلما زاد المعروض النقدي زاد معدل النمو الاقتصادي.
الكلمات المفتاحية: عرض نقدي، نمو اقتصادي، ناتج محلي إجمالي، نموذج ARDL.

Abstract

The study aimed to study and analyze the relationship between money supply and economic growth in Algeria for the extended period (1990-2020), and a standard model was built to highlight the extent of the impact of money supply on economic growth in Algeria, given that money supply is one of the most important indicators of economic growth and an attempt to highlight its relationship to the output Gross domestic product, using one of the economic measurement methods, represented by the ARDL model, based on the program (EVIEWS-V. 10).

A set of results has been reached, the most important of which is the existence of a positive effect of money supply on economic growth in the short and long term, as the greater the money supply, the higher the rate of economic growth.

Key words: money supply, economic growth, GDP, ARDL model.

الفهرس

الفهرس

المحتويات	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	أ ب ج
الفصل الأول: الإطار النظري للعرض النقدي والنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل الأول	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العرض النقدي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما	3
تمهيد	3
المطلب الأول: الإطار النظري للعرض النقدي	4
المطلب الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي	7
المطلب الثالث: العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي	13
المبحث الثاني: مسح الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية	13
المطلب الأول: الدراسات المحلية	16
الطلب الثاني: الدراسات العربية	17
المطلب الثالث: الدارسات الأجنبية	18
خلاصة الفصل الأول	23
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للعرض النقدي والنمو الاقتصادي	
تمهيد الفصل الثاني	25
المبحث الأول: دراسة وصفية تحليلية لتطور العرض النقدي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)	26
المطلب الأول: دراسة وصفية تحليلية لتطور العرض النقدي خلال الفترة (1990-2020)	27
المطلب الثاني: دراسة وصفية تحليلية لتطور النمو الاقتصادي **خلال الفترة** (1990-2020)	29
المبحث الثاني: الجانب النظري القياسي للدراسة	31

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية	32
المطلب الثاني: النموذج القياسي ARDL	34
المبحث الثالث: تحليل الدراسة القياسية لأثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)	41
المطلب الأول: توصيف النموذج	42
المطلب الثاني: تحليل نتائج تقدير النموذج	43
خلاصة الفصل الثاني	48
الخاتمة	49
المراجع	53
الملاحق	59

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	تصورات ادم سميث	11
02	تطور العرض النقدي في الجزائر 1990–2020	27
03	تطور النمو الاقتصادي في الجزائر 1990–2020	29
04	نموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل	44
05	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج وفقا لإحصائية cusums	47
06	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لنموج وفقا لإحصائية cusumsQ	47

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	المقارنة بين الدراسات المحلية والحالية	19
02	المقارنة بين الدراسات الحالية مع الدراسات العربية	20
03	المقارنة بين الدراسات الأجنبية و الحالية	21
04	نتائج اختبار الاستقرارية	43
05	نتائج اختبار تكامل مشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة	43
06	نتائج تقدير المدى الطويل نموذج انحدار التكامل المشترك	44
07	نتائج اختبارات الشخصية لنموذج المشترك	45
08	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لنموذج ARDL	46

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	بيانات النمو الاقتصادي والعرض النقدي	

مقدمة

مقدمة:

يعتبر موضوع العرض النقدي من بين المواضيع الاقتصادية التي لاقت الاهتمام البالغ من قبل الباحثين والأكاديميين الاقتصاديين على المستوى المحلي والعالمي، وذلك بسبب الدور البارز والفعال الذي يساهم به في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، نتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربطه مع العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى رأسها النمو الاقتصادي.

نظرا لأهمية النمو الاقتصادي في اقتصاديات الدول، فقد حظي بقسط كبير من اهتمام الاقتصاديين من خلال النظريات والنماذج فبدأ من آدم سميت، مالتوس، ريكاردو،هارود دومار وغيرهم، كل هؤلاء شكلوا تطور أهم النظريات ونماذج النمو الاقتصادي عبر الزمن، من خلال دراسة محددات هذه الظاهرة، طبيعتها، ومختلف المتغيرات المؤثرة فيها، كما تطرق الفكر الاقتصادي عبر تطوره إلى دور الحكومة في عملية النمو فمنهم من رأى أن الدولة لا يجب أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وأن دورها يجب أن ينحصر في سن القوانين والتشريعات التي تنظمها، ومنه من شجع هذا الدور واعتبره مهما خاصة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، فبالإضافة إلى دور الادخار الحكومية فإن الحكومة تأثر على النمو بتوفير نظام فاعل من الأسواق الحرة ومن خلال توفير البيئة القانونية والتنظيمية اللازمة لعمل هذه الأسواق، بشكل تنافسي وتوفير البنية التحتية كالنقل، الاتصالات ، وغيرها، وكذا توفير خدمات الصحة والتعليم والتدريس لتحسين نوعية اليد العاملة.

وتعتبر السياسة الاقتصادية للدولة ونوعيتها من أهم الأسباب التي تزيد أو تضعف من معدلات النمو الاقتصادي، ولقد حظيت دراسة أثر هذه السياسات على عملية النمو خاصة النقدية المتمثلة في المعروض النقدي منها باهتمام العديد من الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو تطبيقية، وذلك من خلال دراسة أثر المعروض النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق فإن الدراسة الحالية توضح مضامين هذه الإشكالية في ضوء إثارة جملة من الأسئلة:

الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى يمكن أن يؤثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

وانبثق عن الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي:

- هل للعرض النقدي انعكاس إيجابي على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟
- هل توجد علاقة سببية في اتجاهين على المدى الطويل بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟

فرضيات الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة تم صياغة الفرضيات والتي تعتبر أكثر الإجابات احتمالا للأسئلة المطروحة سابقا، وقد تم تقسيم الفرضيات إلى فرضية رئيسية وفرضيات فرعية كالتالي:

الفرضية الرئيسية:

يؤثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

وتنبثق عن الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- إن للعرض النقدي انعكاس إيجابي على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.
- توجد علاقة سببية في اتجاهين على المدى القصير والطويل بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

مبررات اختيار موضوع الدراسة:

- وقع سبب اختيار هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأسباب ذاتية، تتمثل الأسباب الموضوعية في اعتبار المسائل النقدية من المسائل الهامة التي تتطلب دراسات وأبحاث بهدف معرفة أثر الكتلة النقدية بمفهومها الضيق والواسع على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة 1990-2020 وكذلك الدور الذي تلعبه في الاقتصاد، أما الجانب الذاتي يتمثل في الرغبة والتعرف على هذا الجانب من المسائل الاقتصادية الهامة، واستعراض أهم النظريات الاقتصادية المهتمة بهذا الجانب.
- الموضوع البحثي يندرج ضمن التخصص.

أهداف الدراسة:

يهدف هذا المجال في مجمله لتسليط الضوء على هدف رئيسي ألا وهو دراسة تحليل أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر واعتماد الفترة (1990-2020) في الدراسة القياسية باستخدام برنامج EVIEWS 10 وذلك من خلال تحقيق جملة من الأهداف الفرعية هي:

- إعطاء صورة واضحة عن (العرض النقدي) والعلاقة التي تربط بين العرض النقدي بمفهومه الضيق والواسع والنمو الاقتصادي، وهذا من خلال قياس شدة الارتباط بين متغيرات الدراسة (العرض النقدي، النمو الاقتصادي).
- إدراك مفاهيم العرض النقدي والنمو الاقتصادي وعلى واقعهما في الاقتصادي الجزائري.
- بناء نموذج اقتصادي قياسي يبرز تأثير العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر.
- محاولة تعريف النموذج ARDL في تحليل السلاسل الزمنية وتحديد طبيعة العلاقة السببية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال الدور الفعال الذي يلعبه العرض النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي، وعليه فإن الغرض الرئيسي من الدراسة يتمثل في قياس مدى فعالية العرض النقدي في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة بتقنيات الاقتصاد القياسي، من أجل اختبار فرضيات الدراسة تم اللجوء إلى بناء نموذج قياسي معتمدين على سلسلتين زمنيتين للفترة محل الدراسة، وذلك بغرض معرفة أثر عرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر، نظرا لكون المتغيرات الاقتصادية الكلية تتسم بعدم السكون، وهذا في إطار المحاولة للوصول إلى تقييم علمي مبني على أسس كمية قياسية لطبيعة تأثير العرض النقدي على النمو الاقتصادي، وقد تم استخدام نموذج ARDL.

حدود الدراسة:

بهدف معالجة إشكالية الدراسة واختيار الفرضيات سوف نقوم بتحديد إطارين للبحث هما الإطار الزماني والإطار المكاني وكظلك كما يلي:

الإطار الزماني: سوف تكون الحدود الزمنية لهذه الدراسة محصورة في الفترة الممتدة ما بين سنتين 1990 و2020 من اجل بناء نموذج قياسي، والتي يعتقد أنها توفر عددا من المشاهدات يكون كافيا لينتج أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

الإطار المكاني: سوف تكون الحدود المكانية لهذه الدراسة خاصة بصفة أساسية بالاقتصاد الجزائري وذلك من خلال تتبع واقع النمو الاقتصادي والعرض الجندي.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية البحث اعتمدنا على الأسلوب التحليلي بشقيه الوصفي والكمي بما يتلاءم مع طبيعة الموضوع، حيث كان لأهمية الأسلوب الوصفي في السرد النظري للعرض النقدي والنمو الاقتصادي، واستخدم المنهج القياسي نموذج ARDL في الجانب التطبيقي بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (EVIEWS-V 10)، من خلال المعطيات التي تم الحصول عليها من الموقع الالكتروني للبنك المركزي والديوان الوطني للإحصائيات (صندوق النقد العربي، المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية). وقد غطت هذه البيانات الفترة (1990 ـ 2020).

صعوبات البحث:

من بين أكبر الصعوبات التي تعرضت لها الطالبتين أثناء إتمام وإنجاز هذه الدراسة هي:

- تضارب الإحصاءات المتعلقة بمتغيرات الدراسة واختلاف بين المصادر الوطنية والمصادر الدولية (البنك المركزي، والبنك الدولي).

هيكل الدراسة:

بهدف الإلمام الجيد بالموضوع استهلت الدراسة بتقديم حول موضوع أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، حيث قسمت الدراسة إلى فصليين؛ فصل نظري وفصل تطبيقي. إذ يتعلق الفصل الأول بالإطار النظري للعرض النقدي والنمو الاقتصادي، وفي هذا الفصل تم التطرق بصيغة أساسية إلى كل ما يتعلق بمفاهيم و تعاريف العرض النقدي والنمو الاقتصادي والمحددات الخاصة لكل منهما، إضافة إلى محاولة إبراز العلاقة التي تربط ما بينهما في إطار النظرية الاقتصادية، كما حاولنا في هذا الفصل عرض مجموعة من الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية مع مراعاة التنوع فيها، من خلال المزج بين الدراسات الوطنية والدراسات العربية والأجنبية حتى تتم الاستفادة أكثر من تنوع التجارب وبيئات اقتصادية مختلفة ومتباينة، أما الفصل الثاني قد قسم إلى ثلاث مباحث، في المبحث الأول تم القيام بدراسة وصفية تحليلية لتطور العرض النقدي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)، حيث قسم المبحث إلى مطلبين تضمن المطلب الأول دراسة وصفية تحليلية لتطور العرض النقدي، وتضمن المطلب الثاني دراسة وصفية تحليلية لتطور النمو الاقتصادي، أما في المبحث الثاني قمنا بعرض الجانب النظري القياسي للدراسة من خلال دراسة مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية، والنموذج القياسي ARDL، أما بالنسبة للمبحث الثالث فلقد تم التطرق فيه إلى تحليل الدراسة القياسية لأثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

الفصل الأول:

الإطار النظري للعرض النقدي والنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل الأول:

يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم الأهداف التي تسعى لها السياسات الاقتصادية لمختلف دول العالم، بحيث يتم توفير شروط ومتطلبات أساسية لتحقيقه وحتى الأهداف الموضوعة، حيث أنه ليس من السهل تحقيق ذلك، فإن أهم الشروط المطلوبة لذلك هو تحقيق زيادة في الدخل القومي والفردي والإنتاج، وذلك من خلال إنعاش الاستثمار على كافة المستويات، حيث يتطلب توفير موارد ومصادر مالية تكفي لذلك.

يعتبر النظام المصرفي من خلال التحكم في الكتلة النقدية أو ما يعرف بعرض النقود، والتي هي عبارة عن النقد المتداول خارج الودائع الجارية والودائع لأجل وأشباه النقود، بحيث يعتبر كل ما ذكر سابقا العامل المشكل المتداول ككل والمتحكم في أهم مصادر التمويل الداخلي، بحيث يتم ذلك من خلال انتقال الأموال ما بين المدخر والمقترض. إذ بعد هذا المحرك الرئيسي للاستقرار وإنعاش الاقتصاد ودفع عجلة النمو التنمية الاقتصادية التي هي أساس الأهداف والمحطات المستقبلية الموضوعة قيد التطبيق على المدى الطويل والقصير.

وقد أسهمت الأبحاث والنظريات الاقتصادية لبعض العلماء والباحثين بإقرار وجود علاقة إيجابية بين التقلبات المصرفية التي تقوم بها مؤسسات النظام البنكي والنمو الاقتصادي، ومما سبق سنقوم بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين هما كالتالي:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العرض النقدي والنمو الاقتصادي

المبحث الثاني: مسح الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية

الفصل الأول: الإطار النظري للعرض النقدي والنمو الاقتصادي

إذ سيتم التطرق في هذه الفصل لكل ما يخص الإطار النظري للعرض النقدي والنمو الاقتصادي وذلك من خلال تقسيمه لمبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول العرض النقدي والنمو الاقتصادي

سنحاول في هذا المبحث التطرق لماهية وعوامل العرض وماهية النمو الاقتصادي من خلال التطرق إلى تعريف ومكونات العرض النقدي، وإلى تعريف مقاييس النمو الاقتصادي وكذا محددات كل منهما، وذلك من خلال ثلاث مطالب، يتضمن المطلب الأول والثاني مفاهيم عامة حول متغيرات الدراسة، أما المطلب الثالث فاستعرضنا فيه العلاقة بينهما من خلال اطلاعنا على مختلف المواضيع التي تطرقت إلى موضوع الدراسة.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم المبحث إلى ثلاث مطالب:

المطلب الأول: ماهية وعوامل العرض النقدي

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي

المطلب الأول: الإطار النظري للعرض النقدي

للإلمام بأهم عناصر العرض النقدي سنعمل على تقسيم المطلب إلى فرعين يتضمن الفرع الأول تعريف العرض النقدي والفرع الثاني مكونات العرض النقدي

الفرع الأول: تعريف العرض النقدي

يعرف العرض النقدي على أنه: "تلك العملات النقدية والمتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في جميع وسائل الدفع المتاحة".[1]

والعرض النقدي هو عبارة عن " مجموع وسائل الدفع بجميع أنواعها، لدى البنوك التجارية لتمتعها بالقوة الشرائية المباشرة ".

يقصد بالمعروض النقدي بأنه: "التزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد الوطني والتي تمثلها المؤسسات المصدر للنقد. وهي تعتبر حقا لحائزيها من عائلات ومشروعات وهي التي تمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات".[2]

الفرع الثاني: مكونات العرض النقدي

يمكن تقسيم العرض النقدي إلى المجمعات التالية:[3]

أ-العرض النقدي وفقا للمفهوم الضيق (M1):

ويطلق عليه أيضا بالمجمع النقدي **M1** يعرف على أنه مجموع الوسائل الدفع المتداولة في محيط اقتصادي ما خلال فترة زمنية معينة. كما يصطلح عليه كذلك بالمجمعات النقدية والتي تحتفظ بها مختلف الوحدات الاقتصادية بشكل أرصدة نقدية والتي ينظر إليها على أساس وظيفة النقود الأساسية في كونها أداة للمبادلة مقابل السلع والخدمات.

[1] بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، الطبعة3، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2004، ص 55.

[2] الشريف إيمان محمد، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 10

[3] أكرم حداد، مشهور مدلول، **النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ط1، 2005، ص 89.

ويشمل العرض النقدي بمعناه الضيق **M1** النقد المتداول (العملة المتداولة) خارج الجهاز المصرفي إضافة إلى الودائع تحت الطلب) لدى البنوك التجارية وكل الحسابات التي يمكن السحب عليها بالشيكات. ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$M1= C + DD……..(1)$$

حيث أن: M_1: العرض النقدي بالمفهوم الضيق

C:النقد المتداول خارج الجهاز المصرفي

DD:الودائع الجارية

ب –العرض النقدي بمعناه الواسع M_2

هو عبارة عن أشباه النقود TD والتي تأخذ مختلف صور ودائع لأجل بالإضافة إلى العرض النقدي بمفهومه الضيق.

ومنه يمكن كتابة معادلة المجمع النقدي M_2 كما يلي:

$$M_{2=} M_1+TD……..(2)$$

جـ–العرض النقدي بمعناه الأوسع M_3

وهو يضم "إضافة إلى العرض النقدي بمعناه الواسع (M_2) مجموعة من الأصول المالية التي تصدرها المؤسسات المالية غير المصرفية S وهي تسمى بالسيولة العامة."

ويمكن التعبير عن المعنى الأوسع للمجموع النقدي وفق المعادلة التالية

$$M_{3=} M_2+S……..(3)$$

الفرع الثالث: المحددات والعوامل المؤثرة على العرض النقدي

تنقسم العوامل المحددة للعرض النقدي والتي تؤثر عليه سلبا أو إيجابا إلى القاعدة النقدية كعامل أساسي، ومحددات أخرى كالبنك المركزي وسلوك المودعين والمصارف التجارية.

أولا: محددات العرض النقدي

تنحصر محددات العرض النقدي إلى ما يلي: [1]

أ –البنك المركزي:

[1] محمد حسين علي كيضان، **تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الأجنبي في الاقتصاد الصرافة للمدة 1991–2014**، مجلة الكويت الاقتصادية والإدارية،الكويت، العدد 26، جوان 2017 ، ص115

يعمل كسلطة نقدية في التأثير على حجم النقود في الاقتصاد سواء بالتوسع أو الانكماش من خلال:

- الحد من درة المصارف التجارية على منح الائتمان.
- تأثير النقود المصدرة على القاعدة الذهبية ومن تم على حجم النقود في الاقتصاد.

ب- مدى تقدم الوعي الادخاري وتزايد الوعي المصرفي وتنوع العادات المصرفية بين الأفراد، إذ تزداد الأهمية النسبية للوداع الجارية من إجمالي مكونات العرض النقدي بزيادة الوعي المصرفي وتقدم عادات الأفراد المصرفية فكلما كان الوعي الادخاري متقدما لدى الأفراد زادت الأهمية النسبية للوداع الثابتة من إجمالي مكونات عرض النقود، وهذا ما يزيد الأرصدة القابلة للإقراض التي تؤدي إلى زيادة المصارف التجارية على التوسع في منح الائتمان ومن تم زيادة عرض النقود.

جـ-المصارف التجارية:

يمكن أن تؤثر المصارف التجارية على حجم المعروض النقدي من خلال سياستها الائتمانية والتي تتأثر بمجموعة من العوامل كحجم الاحتياطات النقدية، توقعات مستقبلية فإن استخدام البنك المركزي سياسة الاحتياطي القانوني تؤثر على المعروض النقدي من خلال المضاعف النقدي.

ويشير هذا المضاعف إلى أن كل وحدة نقد واحدة يتم إيداعها تؤدي إلى زيادة عرض النقود بمقدار قيمة المضاعف البسيط والعكس صحيح.

د-القاعدة النقدية BM :

تعتبر القاعدة النقدية النواة الأساسية للعرض النقدي، وتتكون من النقد المتداول في يد الجمهور خارج الجهاز المصرفي، ومن احتياطات البنوك التجارية، سواء الممثلة في ودائعه لدى البنك المركزي أو النقدية في خزائنها، كما أنها تتكون من التزامات على السلطة النقدية، وهي مجموع العملة الموجودة لدى الجمهور غير المصرفي وفي خزائن البنوك التجارية، وودائع البنوك التجارية، والقطاع الخاص والهيئات الرسمية لدى السلطة النقدية.[1]

ومنه يمكن كتابة معادلة القاعدة النقدية كما يلي:[2]

$$BM=C+TR.....(1)$$

حيث أنBM: القاعدة النقدية، C العملة أو النقد المتداول لدى الجمهور غير مصرفي.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي (تحليل كلي)**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مجموع النيل العربية القاهرة، مصر 2003، ص 96.

[2] حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، طبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2005، ص14.

ثالثا: العوامل المؤثرة على عرض النقود:

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على العرض النقدي أهمها:[1]

1-احتياطي الصرف الأجنبي:

وهي عبارة في الحقوق على بقية العالم من الذهب النقدي والعملات الأجنبية الصعبة وحقوق السحب الخاصة التي يتوفر عليها البلد أي أن من يحوز على كمية معينة من العملة الصعبة يمتلك القدرة على شراء سلع وخدمات من العالم الخارجي. كما أن امتلاك البنك المركزي لهذه الأصول يمكنه من الداخل في سوق الصرف للدفاع عن الهيمنة الخارجية للعملة الوطنية وإعطاءه الوسائل الضرورية للحفاظ على استقرار العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية.

2-العروض المقدمة للاقتصاد:

يقوم البنك المركزي بمنح قروض الاقتصاد عن طريق البنوك التجارية لإعادة تمويلها، ويقوم البنك بإعادة تمويلها مقابل حصوله على أصول تتمثل في السندات التجارية وحتى سندات عمومية، وتقدم البنوك هذه السندات إما في إطار عملية إعادة الخصم، يقوم البنك المركزي بإصدار نقود قانونية لفائدة النظام البنكي مقابل الحصول عليها.

3.-القروض المقدمة للحكومة:

إن النشاط المالي للحكومة يؤثر على موقف السلطة النقدية فيما يتعلق بإصدار النقود في حالة ما إذا كانت عوامل الإيرادات العادية غير كافية لمواجهة نفقاتها، حيث تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي بإصدار أوراق نقدية بطريقة اصطناعية لفروع وحداتها المالية. إلى أن هذا الأسلوب يؤدي إلى مخاطر من الناحية الاقتصادية، تشكل كل من القروض الممنوحة الاقتصاد والعروض المقدمة إلى الحكومة صافي الائتمان المحلي.

المطلب الثاني: الإطار النظري النمو الاقتصادي

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى مفهوم النمو الاقتصادي وعناصر النمو الاقتصادي ومحدداته ونظريات النمو الاقتصادي، وسنتعرض في هذا المطلب كل من تعريف ومقاييس النمو الاقتصادي ومحدداته كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

في هذا الفرع سنعرض بعض تعاريف النمو الاقتصادي مع ذكر أهم عناصره.

[1] ضياء محمد، **أسس علم الاقتصاد، نقود وبنوك دورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية، الجزائر** ديوان المطبوعات الجامعية، 2014، ص205.

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي على أنه "التوسع في الناتج الحقيقي أو هي دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد وزيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية"[1] ويعرف أيضا بأنه "يعد النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفرد الحقيقي مع مرور الزمن".[2]

عرف الاقتصادي Simon Kuznet النمو الاقتصادي لبلد ما على أنه: "ارتفاع لفترة طويلة من قدرة عرض بائع اقتصادية بشكل متزايد للسكان وتستند هذه القدرات المتنامية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها". [3]

ويأخذ معدل النمو الاقتصادي عموما ثلاث حالات.

- معدل نمو ثابت، أي نمو منتظم عبر الزمن.
- معدل نمو متزايد، أي يتزايد عبر الزمن.
- معدل نمو متناقص، أي يتناقص عبر الزمن.

ثانيا: عناصر النمو الاقتصادي:

يتولد النمو الاقتصادي2011 نتيجة دمج عناصره الأساسية وهي:

-العمل: هو تلك القدرات الجسمية والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الإنتاجية. ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشيطين القادرين والجاهزين للعمل وكذا بالساعات التي يبدلها كل عامل.[4]

-التقدم التكنولوجي: هو تنظيم جديد للإنتاج يسمح باستخدام الأكثر فعالية للموارد المتاحة والتي توظف بطريقة أكثر كفاءة أو بطريقة جديدة في العملية الإنتاجية، فذلك يؤدي حتما إلى تحقيق النمو.

-تراكم رأس المال: ينتج التراكم بحجم الادخار الذي يمثل مقدار التضحية بالاستهلاك من أجل زيادة الاستثمار، وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] ناجي حسين خليفة محمد، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص 07.

[2] عوض مالك، **أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن**، مجلد دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 02، عمان الأردن، 2011، ص 57.

[3] pierre robert, **croissance et grise (analyse économique et historique),** chapitre1, la croissance, présentation d un processus complexe, Pearson, France, 2010.p 02

[4] شادي جمال العرفاوي، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 25.

الفرع الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي ومحدداته

أولا: مقاييس النمو الاقتصادي: بشكل عام يمكن أن نميز ببين ثلاثة أنواع من المقاييس في قياس النمو الاقتصادي وسنتناول هذه المقاييس فيما يلي:[1]

1-معيار الدخل القومي الكلي:

حيث يعتمد هذا المعيار من اسمه على مقارنة مدى تقدم الدول بين بعضها البعض قياسا بالدخل القومي الفعلي المحقق في كل دورة اقتصادية. إلا أنه لا يقبل في الأوساط الاقتصادية، لأن زيادته أو نقصانه قد تؤدي إلى نتائج إيجابية أو سلبية.

2-معيار الدخل القومي الكلي المتوقع:

حيث أن البعض من الاقتصاديين اقترح قياس النمو على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي، خصوصا لدى الدول التي تمتلك موارد فنية كاملة معطلة.

3-معيار متوسط الدخل:

يعتبر هذا المقياس أفضل من المقاييس لكونه يأخذ بعين الاعتبار حجم الدخل وعدد السكان معا، ويمثل متوسط الدخل الفردي حجم الدخل القومي إلى إجمالي عدد السكان.

4-معادلة سنجر:

وضعت هذه المعادلة من طرف الأستاذ "سينجر" سنة1950 وهي نتيجة توصل إليها بمساعدة أعمال بعض الاقتصاديين.

$$PD=SP-R$$

حيث:

D: تمثل معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

P: تمثل إنتاجية رأس المال

R: تمثل معدل نمو السكان السنوي.

وقد افترض "سينجر" لهذه المتغيرات حيث $R=1.25,\ P=0.2\%,\ S=6\%$

ثانيا: محددات النمو الاقتصادي: تتمثل محددات النمو الاقتصادي فيما يلي:

1- **النمو في قوة العمل:** ويحدث النمو في العمل إما بسبب النمو السكاني أو بسبب زيادة معدل المشاركة في قوة العمل.

[1] مطر محمد، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007، ص ص 116،115

2- **الاستثمار:** ويشمل الاستثمار بنوعيه المادي والبشري، الاستثمار المادي يشمل الإضافة لرأسمال المادي كالمصانع والآلات ووسائل النقل والاتصال والاستثمار البشري فيشمل الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة.

3- **التغير التكنولوجي:** ويقصد به التقدم التكنولوجي الذي حدث نتيجة للاختراعات والابتكارات ويؤدي إلى تطور منتجات جديدة، حيث يستخدم الاقتصاديون أسلوب دالة الإنتاج الكلية لربط محددات النمو الاقتصادي.

الفرع الثالث: نظريات النمو الاقتصادي: تتمثل نظريات النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية والنظرية الكنزية. [1]

[1] قليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص ص103-109

أولا: النمو الاقتصادي لدى الكلاسيك: شهدت دول غرب أوروبا الثورة الصناعية في أواخر القرن 18 أوائل القرن 20 وعاصر الاقتصاديون الكلاسيك تلك الفترة وتبنوا على أساسها أفكارهم وآراءهم حول النمو الاقتصادي وأسبابه وكيفية حدوثه، ولعل من أهم تلك الأفكار كانت في كتابات كل من آدم سميث، ريكاردو ومالتوس، والتي سوف نتناولها كما يلي:

1- نظرية أدم سميث:

تمثل أفكار آدم سميث وآرائه بداية التفكير الاقتصادي المنظم بصورة عامة، فهي تعتبر صياغة أولية لا تتضمن التحليل.

- يرى سميث أن الزيادة الثروة تتحقق من جراء ذلك، إذ أنه يسمح بزيادة إنتاجية العمال بشكل واضح عن طريق:

1-زيادة مهارات العاملين، إذ تزداد درجة كفاءة العامل ودرجة إتقانه للعمل عندما تتوفر التخصص وتقييم العمل.

2-زيادة الابتكارات الناجمة عن التخصص وتقييم العمل.

3-إنقاص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية المختلفة.

-رأس المال، إذ لابد من التوسع من تكوين رأس المال، حتى يمكن التوسع بالتخصيص وتقييم العمل، لأن عدم وجود قدر كاف من رأس المال يقلل كثيرا من إمكانية تحقق مدى مهم من التخصيص وحتى يتم تمويل رأس المال لابد من الادخار الذي يذهب الاستثمار وبدون أن تكون هناك فجوة بين الاثنين، إذ أن زيادة الادخار تؤدي إلى زيادة الاستثمار.

-السوق: يعتبر وجود السوق أمر لازما للتخصص وتقييم العمل، إذ كلما اتسع حجم السوق سمح بزيادة درجة التخصص وتقييم العمل عن طريق زيادة الإنتاج واتساعه.

يرى "آدم سميث" أن النمو يحدث بطريقة تراكمية، وعند توفر السوق ورأس المال يؤدي إلى زيادة الإنتاجية، ويزداد الإنتاج والدخول والادخار والمبادلات. وهذا يسمح بزيادة تكوين رأس المال.

وبهذا يمكن القول بأن أهم آراء آدم سميث في النمو تتمثل في تأكيده على التجميع الرأسمالي وتفسيره حالة الركود بانخفاض الأرباح والأجور إلى حد الكفاف وارتفاع الريع ومفهومه لعملية التنمية كونها عملية تراكمية مندرجة ومعارضة لتدخل الحكومي.[1]

[1]. قليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص103-109.

الشكل رقم(1): تصورات آدم سميث

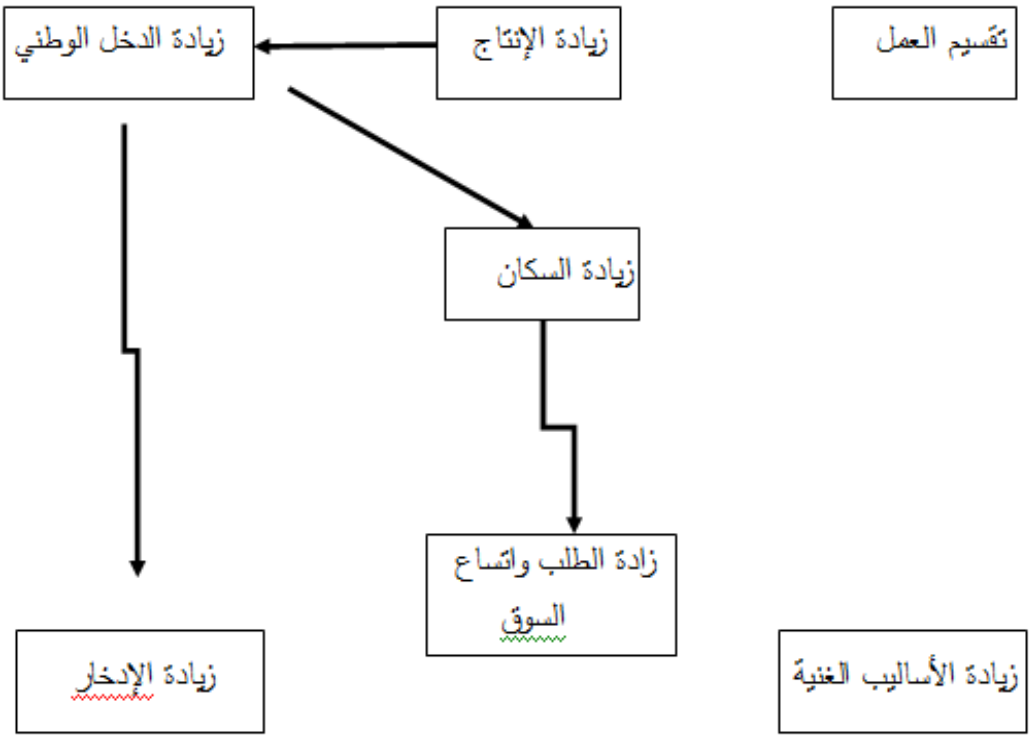

المصدر: بودخدخ كريم، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك، جامعة الجزائر3، البليدة، 2009، ص 96.

2- نظرية دافيد ريكاردو:

يرى ريكاردو أن الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان لكنها تخضع لقانون الغلة المتناقصة، ويعتبر توزيع الدخل العامل المحدد للطبيعة النمو الاقتصادي، والذي يحلل عملية النمو من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث مجموعات هي[1]:

- الرأسماليون: دورهم مركزي في عملية التنمية والنمو فهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه وهذا يضمن تحقيق النمو.
- العمال الزراعيون: يمثلون الأغلبية من السكان ويعتمدون على الأجور.
- ملاك الأراضي: يحصلون على دخلهم عن طريق الريع لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم.

[1] حلمية عز الدين، **دور التعليم في تحسين مستوى الدخل، دراسة قياسية لعينة من دول OCDE خلال الفترة 1981-2005، استعمال عطيات باتيل وتقنية GML**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، نقود ومالية وبنوك، جامعة الجزائر3، ص 30.

3-نظرية توماس مالتوس:

تعتبر نظرية مالتوس من أهم النظريات التي حاولت البحث في العلاقة الرابطة بين تطور السكان وتطور الإنتاج، وهذا استنادا على ما يعرف بقانون تناقص الغلة. حيث يرى أنه باستمرار تزايد السكان ترتفع نسبة كفاءة العمال. وبالتالي فالأرض الواحدة التي تؤدي بدورها إلى انخفاض الإنتاجية الحدية لعنصر العمل بحكم زيادة اليد العاملة في الأراضي الزراعية، وباعتبار عامل الأرض ثابتا وبالتالي انخفاض الإنتاج الزراعي وعليه نصيب الفرد من الداخل يتجه إلى الانخفاض حتى يصل إلى مستوى الكفاف.

وبالتالي عملية النمو الإنتاجي كما يرى مالتوس إن السبيل الوحيد لتجنب هذا الوضع هو التقليل من عدد الولادات والمعروفة بفكرة تحديد النسل.[1]

ثانيا-النمو الاقتصادي لدى النيوكلاسيك:

سعت النظرية النيوكلاسيكية على تحسين التحليل الكلاسيكي فيما يتعلق بعملية التراكم الرأسمالي فقد اعتبر النيوكلاسيك أنه ليس من الضروري أن يكون المدخر نفسه المستثمر وإمكانية تكوين المال دون زيادة العمل. فرجال الأعمال كذلك يمكنهم الحصول على السلع الإنتاجية، وذلك من خلال عملية الاقتراض، كذلك بإمكان الأفراد أن دخروا عن طريق شرائهم للسندات بدلا من الأصول العينية.[2]

ومن أهم الأفكار التي جاء بها أبرز مفكري هذه المدرسة.

1-نظرية شومبيتر جوزيف:

ركز شومبيتر على ثلاث عناصر تتضمنها عملية النمو هي الابتكار والائتمان المصرفي والمنظم اذ اعتبر شومبيتر المنظم أساس الابتكار وأهم عنصر من عناصر النمو.[3]

من أهم أفكاره:

أ-إن التطور في ظل النظام الرأس مالي يحدث في صورة فقرات متقطعة يصاحبه فترات من الكساد والرواج وهذا بسبب التقدم التكنولوجي المصحوب بالتجديدات والابتكارات التي من شأنها زيادة الإنتاج ودفع عجلة النمو.[4]

---

[1] هبرة دنيا، **أثر الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص على نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1997-2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2015، ص 40.

[2] زيان نورة، **أثر سياسة التحليل المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية ومقارنة) مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980، 2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2009، ص 84.

[3] بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص63

[4] ولد عمري عبد الباسط، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980، 2013)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، الجزائر 2011، ص 50

ب-منح أهمية كبيرة وخاصة للمنظم ودوره في تقديم أشياء جديدة ومبتكرة ووصف المنظم بأنه مفتاح التنمية، ويتوافر لديه قدرات إدارية عادية.

ت-تقديم إمكانيات التجديد والابتكار للمنظم من خلال لجوؤه للائتمان المصرفي، وهذا ما يؤدي إلى الإقبال وزيادة الطلب على المنتجات الجديدة المبتكرة مما يؤدي إلى زيادة الأرباح.[1]

2-النمو الاقتصادي لدى الكنزيين:

تتعلق هذه النظرية بأفكار الاقتصادي "جون مينارد كينز" الذي يمكن من وضع الحلول المناسبة للأزمة الاقتصادية العالمية، وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل القومي ترتبط بنظرية المضاعف حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الائتمان الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك.[2]

ومن أهم أفكار كينز حول النمو الاقتصادي ما يلي:[3]

أ-ركز على الاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال من خلال تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة وانتقد كينز الأسس الذي بنيت عليها النظرية الكنزية كمبدأ تحقيق التوازن الكامل في الاقتصاد الكلي.

ب-دور تدخل الدولة في إعادة التوازن الاقتصادي أو الحفاظ عليه، إن الإنفاق الحكومي يحرك الطلب الاستهلاكي وذلك من خلال رفع دخل المستهلكين.

ت-يشير كينز أن حل البطالة في الدول المتقدمة الصناعية في حالة الكساد تبعا للدورات الاقتصادية وهذا من خلال رفع الطلب الفعال الذي يحرك عجلة الإنتاج ويخلق فرص عمل جديدة وهذا ما يؤدي إلى انخفاض البطالة.

المطلب الثالث: العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي لدى الفكر الاقتصادي

لقد تناول الفكر الاقتصادي العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي وسنعرض في هذا المطلب أهم أفكار المدارس الاقتصادية حول العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي.

الفرع الأول: من منظور التحليل الكلاسيكي والنيوكلاسيكي:

دار جدل بين الاقتصاديين الكلاسيك على أن هناك علاقة إيجابية بين كمية النقود المتوفرة في التداول وبين مستوى العام للأسعار هذا يعني زيادة الكمية المعروضة من النقود بمقدار معين تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس نسبة العرض النقدي، وبالتالي يمكن القول أنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغير

---

[1] ولد عمري عبد الباسط، **مرجع سبق ذكره**، ص: 28.

[2] رفيق تراوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008، ص:72.

[3] بدر شحدة حمدان، **اثر العمالة على النمو الإقتصادي في فلسطين**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد15، العدد1، ص ص: 31،32

مسار الاقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هي ناتج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس مستوى الإنتاج.[1]

فمنظور السياسة النقدية على أن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التّأثير في معدل النمو في الاقتصاد ومن هنا يتضح أن السياسة النقدية لدى الكلاسيك هي سياسة محايدة يتمثل دورها في خلق النقود بقصد تنفيذ المعاملات.

الفرع الثاني: من منظور التحليل الكنزي

تقوم النظرية الكنزية أساس على أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه النقود على مستوى الاقتصاد القومي بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في المتغيرات الاقتصادية سواء العمالة الإنتاج الاستهلاك، الادخار والاستثمار وبالتالي تؤثر في الوضع الاقتصادي ككل.[2]

ولقد أقر كينز بأن السياسة النقدية تلعب دور المساعدة السياسة المالية فقيام السلطة النقدية بزيادة كمية النقود ستوجه إلى المضاربة في السندات حسب كينز، مما يزيد الطلب على السندات فترفع أسعارها السوقية، فزيادة كمية النقود يترتب عليها حدوث زيادة في الدخل وفقا للتحليل الكينزي، وبالتالي فالنقود لها دور كبير في التأثير في حجم النشاط الاقتصادي من خلال تفعيل الطلب الكلي.

الفرع الثالث: من منظور التحليل النقدي: لاحظ (الفريد مان) بأن عرض النقود له أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أي أن للنقود دور كبير في النشاط الاقتصادي فأي تقلبات في عرض النقود ستقود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي.

وهنا يؤكد (فريدمان) أنه من أجل المحافظة على تحقيق الكامل دون التضخم، يتطلب أن ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار الزيادة مستقرة تبعا لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقرارا نقديا وهذا هو دور السياسة النقدية. [3]

---

[1] المان محمد الشريف، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظريات ونماذج التوازن و اللاتوازن)، الجزء الأول**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص: 23.

[2] ولد الشياني، شيخ أحمد، **فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في طلب برامج الإصلاح الاقتصاديين، دراسة حالة موريطانيا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اقتصادية في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية وبنوك جامعة فرحات عباس، سطيف 2012-2013)، ص: 51.

[3] قنافزية مريم، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2001-2005)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية (غير منشور)، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2017/2016. ص: 32.

المبحث الثاني: مسح الدراسات السابقة ومساهمة الدراسة الحالية

تعد الدراسات السابقة من بين عناصر البحث الأساسية والمنهجية لطرق باب بحث، علما أنها تزود الباحث بالعديد من المعطيات والنتائج سواء في الجانب النظري أو الجانب الميداني. وفي هذا الفصل نتناول عرضا لأهم الدراسات السابقة تتضمن الأهداف، العينة وأدوات الدراسة وأبرز النتائج مع مراعاة الترتيب الزمني للدراسات السابقة وعلى هذا الأساس تم تقسيم المبحث إلى أربع مطالب.

المطلب الأول: الدراسات المحلية

المطلب الثاني: الدراسات العربية

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

المطلب الرابع: مساهمة الدراسة الحالية

المطلب الأول: الدراسات المحلية

***دراسة (بودخدخ كريم):** اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو بين تحفيز أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص نقود ومالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير –جامعة الجزائر 03، الجزائر 2015/2014، وقد عالج هذه الدراسة إشكالية: ما هو الاتجاه الرئيسي الذي وجب أن تسلكه السياسة الاقتصادية في تحقيق نمو النشاط الاقتصادي بالجزائر للفترة (2001 – 2014)، هل في تحفيز الطلب أم في تطوير العرض؟ وذلك من خلال الاعتماد على تحليل الوثائق والسجلات وإحصائيات السلاسل الزمنية المتبعة في المنهج التحليلي.

وكانت هذه الدراسة تهدف إلى:

–النظر في الجدل بين اقتصاديات جانب الطلب واقتصاديات جانب العرض فيما يخص سياسات تحقيق النمو الاقتصادي.

–العمل على وضع تصور لطبيعة السياسة الاقتصادية في الجزائر التي تساهم في تحقيق النمو والازدهار الاقتصادي على المدى الطويل.

وقد توصل إلى النتائج التالية:

–إن الاقتصاد الجزائري يعاني من قيود على مستوى جانب العرض تقف عائق أمام تطور أداء الجهاز الإنتاجي المحلي ومن تم أمام تأثير سلبا على مسار التطور والازدهار على المدى الطويل.

–تعتبر سياسات جانب العرض كسياسات نمو على المدى الطويل باعتبار أنها تستهدف تطوير القدرة الإنتاجية للاقتصاد.

–دراسة (علواني عمر مأزرق سيد أحمد): حول أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي–دراسة حالة الجزائر (1990–2014)، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد نقدي ومالي (غير منشورة)، كلية العلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2016/2015، وقد عالجت هذه الدراسة الإشكالية: ما مدى تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وذلك من خلال الاعتماد على أداة الوصف للأحداث الاقتصادية المتعلقة بموضوع الدراسة، كذلك بالاعتماد على أدوات الإحصاء من جداول ومنحنيات بيانية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى:

–توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

–البحث في مدى العلاقة التي تربط بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي.

وقد توصلت إلى النتائج التالية:

–إن أثر السياسة النقدية نسبي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

–إن واضعي هذه السياسة لا يتخذون النمو الاقتصادي لهدف رئيسي.

–إن السياسة النقدية لم تعطي دورها الكامل في بناء الاقتصادي الجزائري

المطلب الثاني: الدراسات العربية

دراسة (علي مصلح مرشد راجح): حول العرض النقدي وآثاره الاقتصادي مع دراسة تطبيقية على الجمهورية اليمنية "أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي، (غير منشورة)، تخصص الاقتصاد الإسلامي، قسم الدراسات العليا الشرعية كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1427هـ، 1990-2003.

وقد عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية: ما هي الآثار الاقتصادية التي يمكن أن يحدثها العرض النقدي على الجمهورية اليمنية؟ وذلك من خلال تحليل إحصائيات السلاسل الزمنية وكانت هذه الدراسة تهدف إلى:

-بيان محددات العرض النقدي في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي وأوجه الاختلاف بينهما.

-بيان الآثار الاقتصادية للعرض النقدي.

ووقد توصلت إلى النتائج التالية:

أن يكون التغيير في العرض النقدي متناسبا مع معدل نمو الإنتاج الحقيقي وتبعا للأوضاع الاقتصادية.

- **دراسة (طالب عوض، مالك ياسين المحادين):** حول أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن(1992-2008)، مجلة دراسات العلوم الإدارية، المجلد 38، العدد 02 عمادة البحث العلمي، الأردن،2011 وقد عالجت هذه الدراسة الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن للمتغيرات النقدية أن تؤثر على النمو الاقتصادي الأردن؟ وذلك من خلال تطبيق اختبار جرينجر للسببية، بالإضافة لاستخدام النموذج القياسي الديناميكي.

وكانت هذه الدراسة تهدف إلى:

-دراسة طبيعة العلاقة بين التطور النقدي والنمو الاقتصادي في الأردن من خلال إيضاح وتحديد العلاقات السببية والسلوكية القائمة بينهما.

-تحليل دور التطور النقدي في النمو الاقتصادي في الأردن.

وقد توصلت إلى النتائج التالية:

-أن النتائج جاءت متفقة مع النظرية الاقتصادية.

-كما أن نتائج النموذج الديناميكي أوضحت وجود تأثيرات إيجابية للمتغيرات النقدية في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

المطلب الثالث: الدراسات الأجنبية

***دراسة (Wang yan Liang)**

"relationship Research on money supply economic growth and inflation"thesis introduction within the requirements of obtaining a doctorate degree، school of economic and management Youshan, university china-

وقد عالجت الدراسة الإشكالية:

هل هناك علاقة تكامل بين عرض النقود والنمو الاقتصادي والتضخم؟ وذلك من خلال الاعتماد على اختبار جرينجر لسببية والتكامل المشترك.

وهدفت هذه الدراسة إلى القول ما إذا كان التضخم في الصين يجب أن ينتهي نتيجة الإفراط في العرض النقدي للفترة ما بين (1998-2007)

وتوصلت الدراسة إلى:

-لا يوجد علاقة تكامل مشتركة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي.

-هناك علاقة سببية في اتجاهين في عرض النقود والنمو الاقتصادي على المدى الطويل ولا يوجد توازن مستقر بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي.

***دراسة "Makhetha –kosipalessa** "

" Impact of monetary policy en economic growth ", a case study of South Africa, Mediterranean, journal of social science, vol n° 15, university of fort hare department of economics.) East London campus, Rome, Italyy, july 2014.(2000 -2010)

وقد عالجت الدراسة الإشكالية:

ما أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا؟ وذلك من خلال الاعتماد على اختبار جذر الوحدة والتكامل المشترك.

وهدفت الدراسة إلى: تقييم تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي مع الإشارة إلى اقتصاد جنوب إفريقيا خلال الفترة 2000-2010).

وقد توصلت إلى النتائج التالية:

-السياسة النقدية من خلال تكييف إعادة الشراء وعرض النقود وله تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي.

-للسياسة النقدية تأثير ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي.

- **مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة**

بعد عرض علم لبعض الدراسات السابقة والمحلية والعربية والأجنبية، كذلك سنحاول إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسات الحالية كما يلي:

الفرع الأول: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية.

الجدول الموالي يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات الوطنية والدراسة الحالية كالآتي:

الجدول رقم (1): المقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية

	الدراسات المحلية		الدراسات الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	السياسة الاقتصادية والنمو	السياسة النقدية والنمو	العرض النقدي والنمو الاقتصادي
هدف الدراسة	وضع تصور لطبيعة السياسة النقدية الاقتصادية في الجزائر التي تساهم في تحقيق النمو على المدى الطويل	البحث في العلاقة التي تربط بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي	دراسة أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي
مكان(بلد) الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر
فترة الدراسة	2014-2001	2014-1990	2020-1990
منهج معالجة الدراسة	المنهج التحليلي	المنهج استقرائي	المنهج الوصفي التحليلي
النتيجة المتوصل إليها	تعتبر سياسات جانب العرض كسياسات نمو على المدى الطويل	أثر السياسة النقدية نسبي على النمو في الجزائر	وجود علاقة تكامل مشترك بين كل من العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الدراسات السابقة

يبين الجدول أعلاه أن الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو إحدى موضوعاته واختلفت في فترة الدراسة ومجتمعها وطريقة المعالجة الموضوع، حيث نجد أن الدراسة الأولى تم معالجتها عن

طريق المنهج التحليلي كما هو الحال بالنسبة للدراسة الثانية تم الاعتماد على المنهج الوصفي والاستقرائي. واخترنا في الدراسة الحالية نموذجARDL

الفرع الثاني: مقارنة الدراسة الحالية مع دراسات العالم العربي

الجدول الموالي يوضح أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات في العالم العربي والدراسات الحالية كالتالي:

الجدول رقم: (2) المقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية:

	الدراسات في العالم العربي		الدراسات الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	العرض النقدي	التطور النقدي والنمو الاقتصادي	العرض النقدي والنمو الاقتصادي
هدف الدراسة	بيان محددات العرض النقدي في الاقتصادي الإسلامي والوضعي والفرق بينهما	دراسة طبيعة العلاقة بين التطور النقدي والنمو خلال تحديد العلاقة السببية	دراسة أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي
مكان (بلد) الدراسة	اليمن	الأردن	الجزائر
منهج ونموذج معالجة الدراسة	السلاسل الزمنية المنهج الكمي	اختبار جرينجر النمودج القياسي الديناميكي المنهج الكمي	نموذج ARDL المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي
فترة الدراسة	2003-1990	2008-1992	2020-1990
النتيجة المتوصل إليها	يكون التغيير في العرض النقدي تناسبا مع معدل نمو الإنتاج	وجود علاقة سببية بين متغيرات التطور النقدي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	وجود علاقة سببية بين كل من العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الدراسات السابقة

يبين الجدول أعلاه أن الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو إحدى موضوعاته واختلفت في فترة الدراسة ومجتمعها وطريقة المعالجة للموضوع، حيث نجد أن الدراسة الأولى تمت معالجتها عن طريق السلاسل الزمنية بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، أما بالنسبة للدراسة الثانية فقد تمت معالجة الموضوع عن طريق اختبار جرانجر كذلك بالاعتماد على النموذج القياسي الديناميكي، واخترنا في الدراسة الحالية نموذج ARDL بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي.

الفرع الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات باللغة الأجنبية

الجدول الموالي يوضح: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات باللغة الأجنبية والدراسة الحالية.

الجدول رقم: (3) المقارنة بين الدراسات الأجنبية والدراسة الحالية

	الدراسات الأجنبية		الدراسات الحالية
	الدراسة الأولى	الدراسة الثانية	
موضوع الدراسة	العرض النقدي والنمو والتضخم	السياسة النقدية والنمو	العرض النقدي والنمو الاقتصادي
هدف الدراسة	ما إذا كان التضخم في الصين يجب إن ينتهي نتيجة الإفراط في العرض النقدي	تقييم تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي	دراسة أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي
مكان (بلد) الدراسة	الصين	جنوب إفريقيا	الجزائر
فترة الدراسة	2007-1998	2010-2000	2020-1990
طريقة معالجة الدراسة	نموذج التكامل المشترك	نموذج التكامل المشترك	نموذج ARDL
النتيجة المتوصل إليها	توجد علاقة سببية بين المتغيرين في المدى البعيد ذات اتجاهين.	للسياسة النقدية تأثير ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي	وجود علاقة سببية بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على الدراسات السابقة

يبين الجدول أعلاه أن الدراسات اشتركت في موضوع الدراسة أو إحدى موضوعاته واختلفت في فترة الدراسة ومجتمعها وطرق المعالجة للموضوع، حيث نجد أن الدراسة الأولى تمت معالجتها عن طريق التحليل التجريبي ومنهج اختبار التكامل المشترك وغرانجر للسببية، كما أن للدراسة الثانية فقد تمت معالجة الموضوع باختيار جدر الوحدة بالإضافة إلى التكامل المشترك عن طريق اختيار جرانجر، واخترنا في الدراسة الحالية نموذج ARDL.

- **مساهمة الدراسة الحالية**

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة الوطنية والعربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية فلاحظ بشكل واضح أنها تختلف من حيث الحيز الجغرافي والمكاني. كما أنها تختلف من حيث طبيعة الأدوات الإحصائية الموظفة في الجانب التطبيقي وحتى الفترة الزمنية الممتدة، ورغم كل ذلك إلا أن جميع هذه الدراسات وعلى اختلافاتها وتباياناتها في كثير من الجزيئات اشتركت في نقطة مهمة وهي أنه هناك أثر واضح للعرض النقدي على النمو الاقتصادي.

وبالنظر إلى وجود عدة نقاط تتشابه واختلاف بين هذه الدراسة وبقية الدراسات السابقة فإننا سوف نستفيد بكل تأكيد من ذلك ومحاولة تحين الوضع الراهن للسياسات الموضوعية باتجاه جعل العلاقة بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر أكثر إيجابية وخدمة لأهداف السياسة النقدية من جهة، والأهداف الاقتصادية من جهة أخرى. وفي النهاية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الأهداف التنموية وصولا لتنمية اقتصادية شاملة.

خلاصة الفصل الأول:

تم في هذا الفصل التعرض لأهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالعرض النقدي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى توضيح العلاقة بينهما، وذلك وفق أهم الأبحاث والدراسات النظرية التي عالجت هذا الموضوع، وقد استعرضنا أبرز الدراسات السابقة المتعلقة بمتغيرات الدراسة الحالية.

وأبرز ما توصل إليه هو أن العرض النقدي هو عبارة عن مجموع وسائل الدفع بجميع أنواعها. لدى البنوك التجارية لتمتعها بالقوة الشرائية المباشرة.

النمو الاقتصادي هو زيادة حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي يعتبر من أهم المؤشرات التي تعكس اتجاه تطور النشاط الاقتصادي.

إن قياس التغير الحاصل النشاط الوطني والذي يعبر عن النمو الاقتصادي، والذي يتم من خلال الزيادة في كمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي ليس بالضرورة يؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي كلها والنمو الاقتصادي محتوى في التنمية من حيث شمولية الأهداف.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للعرض النقدي والنمو الاقتصادي

تمهيد الفصل الثاني:

بعد التعرض في الفصل الأول إلى الإطار النظري، التعريف بالمفاهيم المتعلقة بالعرض النقدي والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما، وعرض بعض الدراسات السابقة، سنقوم في هذا الفصل باختبار مدى توافق الجانب النظري والجانب التطبيقي مع بعضهما البعض، وذلك من خلال ترجمة العلاقة في شكل نماذج رياضية قياسية، تسمح بتقديم البيانات المتوفرة وواقعها الفعلي، بحيث تمكننا من سهولة القياس الكمي، ولا يتم ذلك إلا من خلال إتباع منهجية القياس الاقتصادي والوصول إلى النتائج المتوقعة، إذ يتم ذلك باختبار الفرضيات التي تترجم العلاقة بين المتغير المستقل (العرض النقدي) والمتغير التابع (النمو الاقتصادي).

حيث تهدف هذه الدراسة في إظهار أثر عرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال معرفة مدى فعالية مؤشرات عرض النقود في تأثير على تطور الناتج المحلي المعبر عنه بالنمو الاقتصادي. حيث تعتمد هذه الدراسة في بياناتها على الفترة الممتدة بين 1990 2020 وذلك عن طريق إحصائيات المنشورة في البنك المركزي وبنك الدولي، وأما من ناحية المنهجية فيعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي من جهة أخرى عن طريق استخدام نماذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL وكل مراحله ووصولا إلى اختبار صلاحيته لتوضيح أثر الصدمات في مختلف المتغيرات ذات العلاقة النظرية بالعرض النقود والنمو الاقتصادي. ومن أجل الوصول إلى الأهداف المشار إليها، ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: دراسة وصفية تحليلية لتطور العرض النقدي والنمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: الجانب النظري للنموذج القياسي للدراسة.

المبحث الثالث: تحليل الدراسة القياسية لأثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020).

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للعرض النقدي والنمو الاقتصادي

تم التطرق في هذا الفصل للإطار التطبيقي للعرض النقدي والنمو الاقتصادي وذلك من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: دراسة وصفية تحليلية لتطور العرض النقدي والنمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)

إن متغيري الدراسة والمتمثلين في العرض النقدي والنمو الاقتصادي عرفا تطورات بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة موضوع الدراسة (1990-2020) ويرجع ذلك إلى عدة أسباب سنحللها، وهذا من خلال الاعتماد على البيانات الإحصائية المأخوذة من البنك الدولي.

سنعمل على دراسة وتحليل كل متغير على حدا بالاعتماد على المنحنيات البيانية الاستعانة ببرنامج EXCEL 2010، وعلى أساس هذا قمنا بتقسيم المبحث على مطلبين :

المطلب الأول: دراسة وصفية تحليلية لتطور العرض النقدي

المطلب الثاني: دراسة وصفية تحليلية لتطور النمو الاقتصادي

المطلب الأول: دراسة وصفية تحليلية لتطور العرض النقدي خلال الفترة (1990-2020)

إن العرض النقدي في الجزائر شهد ارتفاعا خلال الفترة الممتدة من (1990-2020) وهذا ما يوضحه الشكل رقم (01).

الشكل رقم (1): يوضح تطور العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)

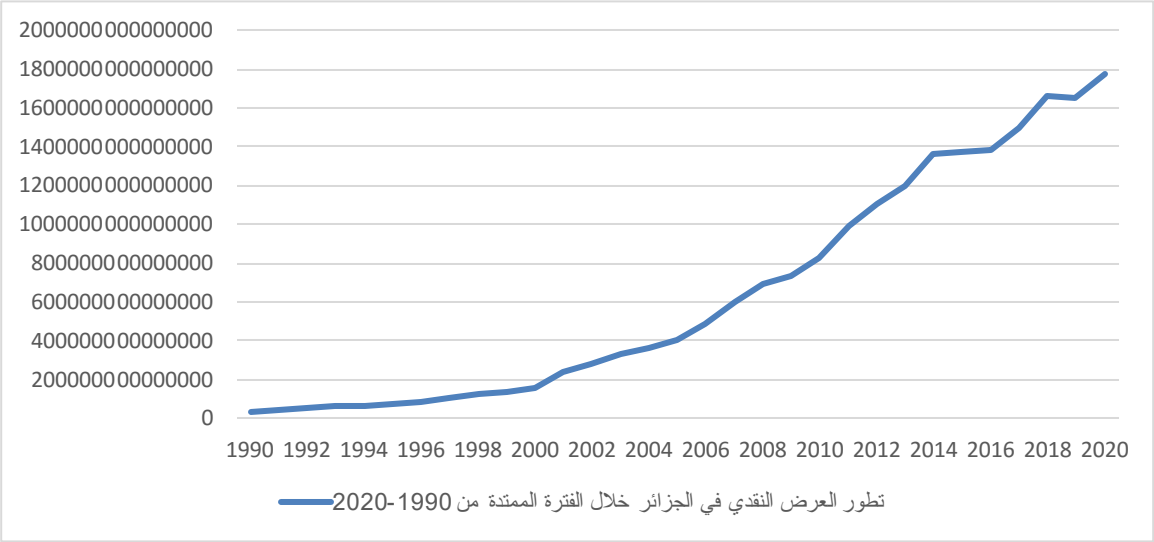

المصدر: من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج EXCEL 2010 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01)

من خلال الشكل رقم (1) نلاحظ أن العرض النقدي شهد عدة تطورات:

الفترة الأولى: (1990-2000 المرحلة الانتقالية): نلاحظ زيادات ملحوظة خلال هذه الفترة وهذا راجع لنمو النقود الائتمانية أو العملة في التداول و ضعف بنكية الاقتصاد؛ إذ أن نسبة كبيرة من هذه المتاحات قد خرجت عن المراقبة المباشرة للبنوك، بحيث ذهب التدفق الائتماني اتجاه المؤسسات العمومية، بعدما تم التراجع عن سياسة التشدد المالي المطبقة واستبدالها بسياسة نقدية توسعية إذ تم إصدار النقد لتغطية العجز في الميزانية وتمويل صندوق إعادة التقييم الذي أنشئ خصيصا لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العامة، وتوجه الأفراد نحو العقارات والأصول الثابتة.

كذلك تأثير الإصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين بالإضافة إلى السياسة النقدية الصارمة التي أدت إلى امتصاص فائض النقدي المتداول خارج الجهاز المصرفي كذلك فإن معظم عمليات التبادل بين الأفراد والمؤسسات أصبحت تتم عن طريق هذا الجهاز المصرفي، بالإضافة لتفضيل الأفراد للسيولة بما فيها (مستوى أسعار الفائدة، وعدم تطور المنتجات المصرفية...)

الفترة الثانية: (2001-2009): نلاحظ زيادة في الكتلة النقدية يعود إلى انتقال مشاريع اقتصادية جديدة كبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصد حوالي 520 مليار دج من (2001-2004) كما أن هذه الزيادة في الكتلة النقدية مرتبط بجانب النقود القانونية، وتسجيل عمليات سحب كبيرة للأموال دون عودتها إلى المسالك البنكية.

الفترة الثالثة: (2010–2020): حيث نلاحظ بداية نمو العرض النقدي نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية واستقرار الأزمة المالية في أمريكا وارتفاع أسعار المحروقات بالإضافة لتغير الودائع تحت الطلب وأشباه النقود مما ساهم في خلق الائتمان.

حيت نجد أن معدلات نمو الكتلة النقدية في ارتفاع وبمعدلات نمو متقاربة، نتيجة الارتفاع في أسعار البترول وتراكم احتياطات الصرف والودائع بالعملة الصعبة.

بالإضافة لاسترجاع دور الموجودات خارجية في عملية الإنشاء النقدي وتحسن الأوضاع الاقتصادية الخارجية.

وخلال الفترة 2014 إلى 2016 استقرار معدل نمو العرض النقدي، وذلك راجع لتأثر بالأزمة الأوروبية وبعد هذه الفترة، فقد سجل ارتفاعا ملحوظا متباينا. حيث يعتبر العرض النقدي M2 الأكثر استخداما في الجزائر نظرا لأهميته مقارنة بالمجمعات النقدية الأخرى، وهو الذي يمثل المجمع القاعدي للوضعية النقدية، وهذا نتيجة للأثر الذي تمارسه بعض الوسائل الخاصة بالبنك المركزي من أجل التحكم في الكتلة النقدية وتخفيض معدلات التضخم والحفاظ من جهة أخرى على استقرار في المستوى العام في الأسعار.

المطلب الثاني: دراسة وصفية تحليلية لتطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990-2020)

إن النمو الاقتصادي في الجزائر شهد تذبذبات خلال الفترة الممتدة من (1990-2020) وهذا ما يوضحه الشكل رقم (02)

الشكل رقم (2): يوضح تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020)

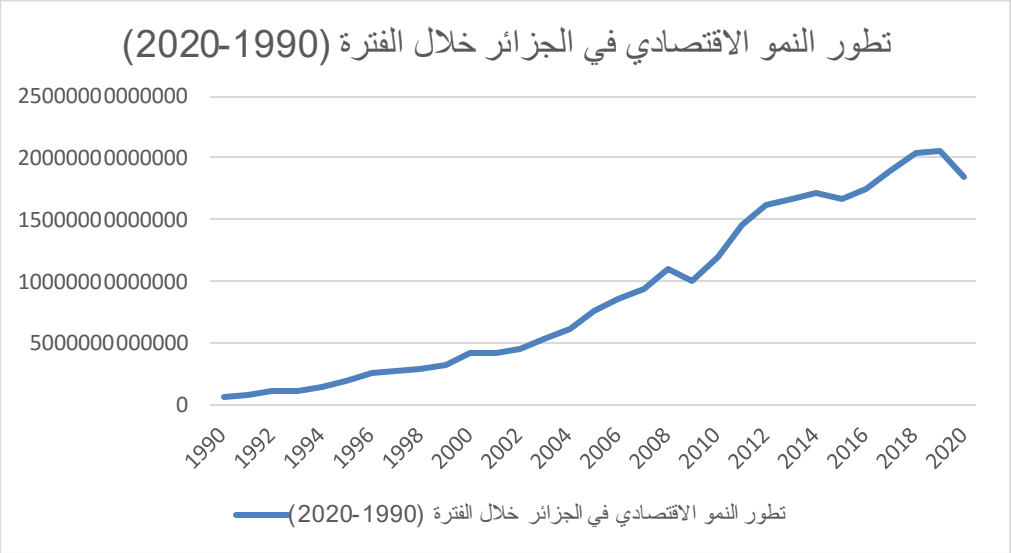

المصدر: من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج EXCEL 2010 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01)

من خلال الشكل رقم(2): نلاحظ تذبذب في الحجم الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا وانخفاضا مما يدل على عدم استدامة النمو الاقتصادي و تأثره بالعوامل الخارجية:

أولا: الفترة الأولى (1990- 2000 المرحلة الانتقالية) تعتبر فترة التسعينات مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري من الاقتصاد نحو اقتصاد السوق، لذا شهدت هذه الفترة ارتفاعا متواصل في الحجم الناتج المحلي الإجمالي. حيث عرفت هذه الفترة زيادة كبيرة وهذا نظرا لارتفاع أسعار النفط وكذلك نتيجة لتطبيق الجزائر ببرنامج الإصلاح المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والمتمثل في اتفاقية الاستعداد الائتماني، لهذا عرفت هذه المرحلة استقرار في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: الفترة الثانية (2001- 2009 مرحلة الانبعاث الاقتصادي) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي أخذ منحنى متصاعد، حيث انتقل من 4000.00 مليار تقريبا دينار سنة 2001 إلى 11000.00 مليار دينار تقريبا سنة 2008 وجاء هذا الارتفاع تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط وتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي. في حين نلاحظ في الشكل الموجود أعلاه أن الناتج المحلي الإجمالي اخذ منحنى تنازلي في سنة 2009، حيث انتقلت الحصيلة من

11043.70 مليار دينار سنة 2008 إلى 9968.03 مليار دينار سنة 2009 وهذا الانخفاض راجع أزمة المالية العالمية 2008 التي أثرت على الأسواق النفطية. [1]

ثالثا: الفترة الثالثة (2010–2020) شهد الناتج المحلي الإجمالي ارتفاع مستمر وهذا بسبب الارتفاع المستمر في أسعار البترول خلال هذه المرحلة، حيث توصل إلى المستويات بسبب الطلب العالمي على النفط أما سنة 2015 نلاحظ انخفاض محسوس في أسعار النفط في أواخر 2014 وبالتالي دخول الجزائر في خالة ركود بشكل مباشر بتراجع المداخيل لقطاع المحروقات مما اثر على النمو الناتج المحلي الإجمالي ليعود بعدها إلى ارتفاع سنة 2018، في حين شهد انخفاض كبير وواضح سنة 2020 وذلك بسبب الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كورونا، حيث تفاقم الوضع بسبب انكماش قطاع المحروقات وأثر الوباء على الحركة الاقتصادية في العالم ككل.[2]

[1]. حكيم شبرطي، ياسين مراح، **فعالية سياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة(2000–2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد 08، الجزائر ، ديسمبر 2011، ص85

[2]. رديف مصطفى، عيسى بوزيان، عامري رضوان، **قياس عرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة1975–2020 باستخدام نموذج ARDL**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد01، جوان 2022، ص 1010.

المبحث الثاني: الجانب النظري للنموذج القياسي في الدراسة

سنطرق في هذا البحث إلى دراسة استقرارية السلاسل الزمنية والذي يقتضي في البداية عرض وشرح بعض المفاهيم المتعلقة بالسلاسل الزمنية، ثم نقوم في المطلب الثاني شرح النموذج القياسي المستخدم في الدراسة وخطوات تطبيقه بداية من اختبارات جذر الوحدة وهي: اختبار ديكي فولر الموسع في نموذج ARDL و اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود. وعلى هذا الأساس قسمنا هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي:

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية

المطلب الثاني: نموذج الدراسة القياسي ARDL

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول السلاسل الزمنية

أولا: تعريف السلاسل الزمنية: "هي سلسلة من المتغيرات العشوائية معرفة ضمن فضاء الاحتمالية متعددة المتغيرات و مؤشرة بالدليلt، و الذي يعود إلى مجموعة دالةt، و برمز لسلسة الزمنية ب(y(t ، وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي و الآخر متغير الاستجابة".[1]

ثانيا: مركبات السلاسل الزمنية: تتكون السلاسل الزمنية من مجموعة من المكونات وهي الاتجاه العام، التغيرات الدورية، الموسمية، العشوائية، تعتبر هذه المكونات كمتغيرات تطرأ على المبيعات ولذلك يجب تحليلها ومعرفة مدى تأثيرها، ويمكن شرحها في ما يلي:

1-الاتجاه العام T(t) :يشير الاتجاه العام للسلسة الزمنية إلى الحركة المنتظمة التي تعكس النمو أو الركود أو التناقص على مدى فترات طويلة. و رغم أن طول فترة الاتجاه العام غير محددة إلا أنه يفضل أن تمتد في الحالات الاقتصادية والتجارية لتشمل دورتين اقتصاديتين على الأقل حتى تتمكن من الحصول على نتائج كافية .تظهر تغيرات الاتجاه العام في الأجل الطويل نتيجة للتغير التدريجي في حجم المجتمع، والناتج القومي الإجمالي، والتطور التكنولوجي و يقيس الاتجاه العام متوسط التغير لكل فترة زمنية، و قد يكون خطا مستقيما أو منحنى أو أي شكل آخر بناءا على بيانات السلسلة، فالاتجاه العام غير الخطي يعبر عنه بالكثير من السلاسل الزمنية غير الخطية وهناك ثلاث أنواع مختلفة للاتجاه العام غير الخطي الأول هو منحنى الأسي ويستخدم لتمثيل اتجاه عام يتغير بمعدل غير ثابت، ومنحنى النمو ويأخذ شكل حرف S و يصف نمو صناعة أو مؤسسة ما في الأجل الطويل، ومنحنى من الدرجة الثانية الذي يعتمد على معادلة من الدرجة الثانية.[2]

2- التغيرات الموسمية s(t) :تشير التغيرات الموسمية إلى متوسط التغير المنتظم الذي يحدث بصفة دورية في غضون سنة أو أقل أو بفترات محددة(شهريا، أسبوعيا... الخ)، وتعد التغيرات الموسمية التي تحدث في فترات زمنية شهرية أو ربع سنوية من أكثر هذه التغيرات مجالا للدراسة مثل مبيعات السيارات، استهلاك الطاقة الكهربائية، المبيعات التي تحصل في المناسبات والأعياد وغيرها ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى التغيرات الموسمية هي تغير الطقس، العادات و التقاليد، الاحتفالات الدينية ، فحالة الطقس من أهم العوامل التي تؤذي حدوث تغيرات موسمية في الإنتاج الزراعي و النشاط السياحي وأنشطة البناء والأنشطة السياحية و كذلك فإن الأعياد و المواسم تؤدي إلى زيادة بعض المبيعات مثل الألبسة وبعض المواد الغذائية.

---

[1].عبد الزهرة حسن علي، حسن شومان عبد الطيف، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 09, العدد 34, كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العراق، 2013, ص176.

[2]. صلاح الدين إلهيتي، **الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية -تطبيقات باستخدام-SPSS** ، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن،2006، ص 449.

3-التغيرات الدورية(c(t): وهي متغيرة منتظمة ذات طول غير معروف بدقة وتظهر في المدى البعيد وتشمل حالتين :حالة ركود حالة الرخاء الاقتصادي، هاتين الحالتين تتعقبان بشيء من الانتظام في فترات متباعدة، وتؤثران في الطلب على المبيعات ذلك أنه في حالة ركود يكون الطلب على المبيعات منخفض و في فترة الرخاء يحدث العكس، و لكن لكون أن التنبؤ عموما يهتم بالمدى القريب والمتوسط فإن الدورات تهمل دراستها.

4-التغيرات العشوائية e(t) :وهي التي تصف جميع العوامل والمتغيرات التي تؤخذ بعين الاعتبار أو تلك التي لا يمكن قياسها و التنبؤ بحدوثها لكونها مفاجئة وعشوائية الحدوث مثل الحروب و الفيضانات والزلازل وبقية العوامل المؤثرة في طلب السلع والخدمات بشكل غير متوقع. مثل هذه التغيرات العرضية يصعب التنبؤ بها وتتصف بفجائيتها وقصر الفترة الزمنية التي تحدث فيها وبالنظر لعدم أهميتها فإنه يمكن إزالة تأثيرها على بيانات السلسلة الزمنية للحصول على سلسلة خالية من التغيرات غير المنتظمة وغالبا مايشار إليها بالتغيرات المتبقية.[1]

ثالثا: نماذج السلاسل الزمنية:

إن مكونات السلسلة الزمنية هي مركبة الاتجاه العام (T)، و مركبة الدورية (C) ومركبة الموسمية (S)، ومركبة العشوائية (I) ، والغرض الأساسي من تحليل السلاسل الزمنية و تفكيك السلسلة إلى أجزاءها الأساسية التي تعكس الاتجاه العام والحركات الدورية والحركات الشاذة، ولذلك فإننا نحاول إظهار مقدار كل منها على حدا، هناك عدة نماذج رياضية تصف السلسلة الزمنية، من أبرزها النموذج الضربيي والنموذج الجمعي ويمكن شرحها فيما يلي: [2]

1-النموذج الضربيي:

في النموذج الضربيي نفترض أن متغير السلسلة الزمنية yt هو عبارة عن حاصل ضرب المتغيرات (T, c, s, I) ، أي أن :

$$Y=T_t\ C_t\ s_t\ I_t$$

ويمكن الحصول على تقدير لإحدى المركبات أو أكثر كالآتي:

$$Y_t/(T_t x\ S_t)=C_t\ I_t$$

أو: $$Y_t/T_t=S_t\ C_t\ I_t$$

[1] أحمد محمد عبد، **تحليل سلاسل زمنية واستخدامه لبناء نماذج حوادث المرور في الخرطوم**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الإحصاء، السودان، 2014، ص: 25.

[2] عقاب محمد، **تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد مقياس اقتصاد كمي**، قسم علوم اقتصاد الجامعة، زيان عاشور، الجلفة، الجزائر ، 2018، ص: 11.

و يستعمل هذا النموذج في الحالات التي تكون فيها المركبات (S, C, I) و معطاة أو مطلوبة على صورة نسب أو أرقام قياسية بدلا من قيم موجبة أو سالبة، حيث (T, S, c, I)ترمز للتغيرات الغير منتظمة، والتغيرات الدورية، والتغيرات الموسمية، ومركبة الاتجاه العام بالترتيب .

2-النموذج الجمعي: يفترض أن التأثيرات منفصلة وذات خاصية جمعية والمتغيرات مستقلة عن بعضها البعض، بمعنى أن حدوث أحدها لا يؤثر في حدوث المركبات الأخرى، وأن وحدات القياس لكل المركبات يشابه وحدة القياس لـ y_t إذن النموذج الجمعي هو:

$$Y_t=T_t+C_t+S_t+I_t$$

أما فصل المركبات عن بعضها البعض في النموذج الجمعي فيتم عن طريق الطرح فمثلا:

$$S_t=Yt-(T_t+C_t+I_t)$$

المطلب الثاني: النموذج القياسي تقنية الانحدار الذاتي (ARDL)

أولا: بناء نموذج:

النموذج القياسي المستخدم في الدراسة لتوضيح أو قياس أثر عرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990-2020) يتمثل في نموذج ARDL .

حيث نقوم بتطبيق الدراسة القياسية باستخدام نموذج التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني)، ويتم في هذه النموذج دمج نموذج الانحدار الذاتي ونموذج فترات الإبطاء الموزعة، في نموذج واحد، وفي هذا نموذج تكون السلاسل الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التوضيحية (المستقلة) الحالية وإبطائها بمدة واحدة أو أكثر، يعتبر نموذج ARDL أفضل نماذج في منح أفضل النتائج للمعلومات على المدى الطويل وأنه يأخذ عدد كافي من فترات الإبطاء الزمني للحصول على أفضل مجموعة من بيانات من نموذج الإطار العام ولتحديد مدى صلاحيته نعتمد على الاختبارات التشخيصية.

ويمكننا نموذج ARDL في فصل تأثيرات الأجل القصير عن تأثيرات الأجل الطويل، حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغير المستقل في المديين القصير والطويل في نفس المعادلة.[1]

[1]. دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل**، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص: 236.

بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع، وأيضا نستطيع في هذه المنهجية تقدير معلمات المتغير المستقل في المديين القصير والطويل.

كما يستخدم هذا الأسلوب إذا كان الانحدار من الرتبة (0) أي I(0) أو الرتبة (1) أي I(1) أو في حالة الخليط بينهما، أي لا يتطلب أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة نفسها أو معا، ذلك يتطلب أن يكون المتغير التابع ساكنا عند المستوى أي I(0)، ويكون نموذج ARDL غير فعال في حالة ما إذا كانت أحد السلاسل الزمنية متكاملة من الرتبة(2) أي I(2).

كذلك فإن هذا النموذج يطبق إطار نمذجة من العام إلى الخاص من خلال اتخاذ عدد كافي من فترات الإبطاء للحصول على عملية توليد البيانات، وهو يقدر عدد $(P+1)^k$ من الانحدارات بغرض الحصول على طول فترة الإبطاء المثلى لكل متغير، حيث:

P: أقصى فترة إبطاء يمكن أن تستخدم.

K .:عدد المتغيرات الداخلة في المعادلة.

كما أن المقدرات عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة. ويميز بين المتغيرات التابعة و المتغيرات التفسيرية و يساعد على التخلص من المشكلات و يقضي على المشاكل التي قد تطرأ بسبب وجود الارتباط الذاتي والنمو الداخلي، والاستعمال الأكثر ملائمة لنموذج ARDL هو أن يستند على إطار المعادلة الواحدة.[1]

وتتمثل خطوات تطبيق النموذج القياسي ARDL في:

- **إجراء اختبار السكون للسلاسل الزمنية:**

بما أن السلاسل الزمنية مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تأخذ إحصائي معين مرتبة حسب تسلسل زمني، بحيث كل فترة زمنية يقابلها قيمة عددية للمؤشر تسمى مستوى السلسلة، وبمعنى أخر هي مجموعة من معطيات ممثلة عبر الزمن المرتب ترتيبا تصاعديا. وتتكون من متغيرين أحدهما توضيحي وهو الزمن ويرمز له بالرمز T، والأخر متغير الاستجابة و هو قيمة الظاهرة المدروسة، و يمكن التعبير عنها رياضيا كما يلي: $Y=F(t)$ ، أما إذا كانت هناك عوامل أخرى (متغيرات توضيحية أخرى) الى جانب متغير الزمن مؤثرة في الظاهرة قيد الدراسة Y فنستخدم العلاقة الرياضية التالي $Y= F(t,X_1, X_2,\ldots\ldots,X_t)$.

[1] ناضم عبد الله عبد ألمحمد ، ماجد جاسم محمد العيساوي، **قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمن الموزعة ARDL، 1990-2015**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9 ، العدد 17 ، 2017 ، ص :150.

أما السلسلة الزمنية المستقرة (الساكنة) فهي مجموعة خاصة من السلاسل الزمنية التي تكون مبنية على أساس افتراض إن السلسلة في حالة خاصة من الموازنة الإحصائية ،و تكون السلاسل الزمنية مستقرة (ساكنة) بشكل تام إذا تحققت الشروط التالية:

- ثبوت الوسط الحسابي $E(X_t)=\mu$
- ثبوت قيمة التباين $var(x_t)=\delta^2_x$
- امتلاك سلسلتين X_t ،X_{t+k} ارتباطا مشترك معتمد على درجة من الإزاحة k فقط , أي إن دالة التباين الذاتي المشترك $Y_k= Cov(X_t, X_{t+k}) = E[(X_t-\mu)(X_{t+k}-\mu)]$ حيث يعتمد على القيمة المطلقة لـ k فقط .

ويتم إجراء الاختبار سكون السلاسل الزمنية من خلال دراسة استقرار كل متغير من متغيرات الدراسة على حدة ؛ حتى لا تتحصل على الانحدار الزائف، ويتطلب ذلك اختبار جذر وحدة الذي يعتبر من الاختبارات المهمة كونه يبين عند الجذور المساوية إلى الواحد التي تقابل عدد الفروقات اللازمة لكي تتحول إلى الاستقرارية، ويهدف إلى فحص خواص السلسلة الزمنية محل الدراسة لكل متغير والتأكد من مدى سكونها (استقراريتها) وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدا لتفادي الانحدار الزائف.[1]

ويتم تطبيق هذه الاختبارات والتي من أهمها وأكثرها شيوعا في الدراسات القياسية لتحديد الاستقرارية أو السكون هما:

✓ **اختبار ديكي فولر (ADF):**

لإزالة أثر الارتباط الذاتي قدم ديكي فولر صيغ أخرى والمعروفة باسم ديكي فولر المطور، وقد قام بتطوير النماذج من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطئة للتخلص من الارتباط الذاتي للحد من الخطأ، ومن تم تصبح غير مرتبطة ذاتيا، ولتحديد عدد الفجوات الزمنية يتم إعادة استخدام معايير (Schwark, Akdike)

كما يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج الثلاثة.[2]

---

[1] علي عبد الزهرة حسن ، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، ARDL**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، ، المجلد التاسع، العدد الرابع والثلاثون، جامعة بغداد– العراق ، 2013، ص: 176.

[2] فرحان أ حمد محمد، عماد عبد الجليل علي إسماعيل، **قياس التوازن بين المنافع والاشتراكات في النظام التأمينات الاجتماعية بالتطبيق على نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية**، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد 03، العدد 01، قسم التحلل الكمي، قسم التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جامعة الملك سعود، مصر المملكة العربية السعودية، 2017، ص: 44.

ويرتكز هذا الاختبار على الصيغ الثلاثة التالية:[1]

النموذج الرابع: يحتوي هذا النموذج على حد ثابت فقط، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta x_t = p x_{t-1} = \sum_{j=2}^{p} \Delta x_{t-j+1} + b_t \sum t$$

النموذج الخامس: لا يحتوي هذا النموذج على حد ثابت وعلى اتجاه عام، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta x_t = p x_{t-2}\, \phi\, \Delta x_{t-j+1} + c + \sum t$$

النموذج السادس: يحتوي هذا النموذج على حد ثابت وعلى اتجاه عام، ويعطى بالصيغة التالية:

$$\Delta\, x_t = p x_{t-1} = \sum_{j=2}^{p} \phi\, \Delta x_{t-j+1} + c + \; b_t \sum t$$

حيث أن (1)

- Δ: الفرق الأول لسلسلة
- X_t: المتغير المراد اختبار سلسلة الزمنية
- P : درجة التأخير
- ε_t: المتغير العشوائي

تحديد درجة تأخير النموذج (عدد فترات الإبطاء)[2]

✓ **اختبار فليب بيرون PP:**[3]

كما يمكن اختبار فليب بيرون والذي يعتمد على نفس صيغ معادلات ديكي فولر، إلا أنه يختلف عنه بطريقة معالجة وجود الارتباط التسلسلي من الدرجات الأعلى بين قيم السلسلة الزمنية، حيث يقوم بعملية تصحيح

---

[1] بن ختم يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية، حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،2016/2015، ص 134.

[2] ساحلي لزهر، **تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة (1190-2016) باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR)**، المحلية الباحث الاقتصادي(cheec) ،المجلد 6 ،العدد1،جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر، 2018 ، ص: 180

[3] . فرحان أحمد محمد،عماد عبد الجليل علي إسماعيل، **قياس التوازن بين المنافع و الاشتراكات في نظام التأمينات الاجتماعية بالتطبيق على نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية، مجلة الاقتصاد والمالية**، جامعة القاهرة، مصر، مجلد3، العدد01، 2017،ص: 45

غير معلمية لإحصائي المعلمة، بينما يقوم اختبار ADF بمعالجة مشكلة الارتباط التسلسلي من خلال عملية تصحيح معلمية. وتتمثل خطوات هذا الاختبار في:

- التقدير بواسطة المربعات الصغرى للنماذج الثلاثة لـDF، وذلك من أجل تقدير الباقي e_t.تقدير التباين في المدى القصير $\sigma^2 = 1/n \sum_{t=1}^{n} e^2_t$
- تقدير التباين في المدى الطويل $S^2_t = 1/n \sum_{t=1}^{n} e^2_t + 2\sum_{i=1}^{l} (1-(i/l+1)) 1/n \sum_{t=-1}^{n} e_t e_{t-1}$

✓ **اختبار KPSS** : يعتمد هذا الاختبار على البواقي من الانحدار (OLS)، مع إحصاءه الاختبار المتمثلة في $LM = \sum^{T}_{t-1} (S^2_t / S^2_E)$ حيث أن :

S^2_E: تمثل تباين الخطأ من هذا الانحدار

S^2_t: تمثل المجموع الجزئي لحدود الخطأ

ويقوم هذا الاختبار بدراسة الفرضية الصفرية القائلة بأن السلسلة الزمنية مستقرة، مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وذلك من خلال مقارنة LM معا القيمة الحرجة المستخرجة من الجدولة المعد من طرف kwiatkowski, philips, schmidtand shin 1992 كما يلي: [1]

- إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيمة الحرجة ، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة.
- إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أصغر من القيمة الحرجة، نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة.

ثانيا: تقدير النموذج:

تحليل الاستقرارية: لتجنب مشكلة الارتباط الزائف بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع الناجمة عن عدم استقرار السلاسل الزمنية المستخدمة في تقدير النموذج القياسي، وقبل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وتحليل سلوك العلاقة في الأجل القصير لابد من تحليل السلاسل الزمنية للتأكد من استقرارها عبر الزمن وتحديد درجة تكاملها وقد تتسم السلاسل بخاصية عدم الاستقرار وذلك لاحتوائها على جذر الوحدة حيث يؤدي وجود جذر الوحدة في أي سلسلة إلى عدم استقرار كل من الوسط E(y1) والتباين $\text{var}(y_t)$ للمتغير عبر الزمن. ويؤدي إجراء علاقة انحدار على السلاسل الزمنية تحتوي ففعلا على جذر الوحدة في النماذج القياسية، إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي.[2]

[1] طالب عرض ومالك ياسين المحابيين، **أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي**، الأردن، مجلة العلوم الإدارية المجلد 38، العدد 2، 2011، ص: 516.

[2]

حيث يقصد بالسلسلة الزمنية المستقرة هي التي "تتغير مستوياتها على الزمن دون أن يتغير المتوسط منها خلال فترة زمنية طويلة نسبيا أي، لا يوجد فيها اتجاه عام نحو الزيادة أو النقصان على حد سواء (لا تحتوي على جذر وحدة)".[1]

نقول عن السياق العشوائي t إنه مستقر من المرتبة الثانية إذا كان التوقع الرياضي لـ Y_t هو نفسه من أجل كل tوكل عدد صحيح .... وكذلك الأمر بالنسبة إلى التباين: [2]

$$E(Y_t) = E(Y_{t+h})$$
$$V(Y_t) = V(Y_{t+h})$$

وإذا كان التباين المشترك لـ Y_t و Y_{t+h} مستقلا عن الزمن أي إذا كان:

$$\frac{d[cov(y_t, y_{t+h})]}{d_t} = 0$$

اختبار الاستقرارية

إن عدم الاستقرار في السلاسل الزمنية يرجع، في الكثير من الأحيان إلى وجود جذر الوحدة، ود اقترح Duckey Fuller اختبار بكشف وجود جذر الوحدة أو عدم وجودها.

بعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية، وتحديد فترة الإبطاء المثلى عن طريق أحد المعايير مختصة في ذلك، يتم تقدير نموذج بواسطة طريقة مربعات الصغرى الاعتيادية، ولتحديد النموذج الملائم يتم إتباع إجراء اختبار النموذج الذي ينتقل من العام إلى الخاص والذي يتمثل في إلغاء متغير الفروق الأولى لأي متغير وتكون القيمة المطلقة للإحصاء -t الخاصة به أقل من الواحد الصحيح غير معنوي، و ذلك بشكل متتالي.

ثالثا: اختبارات التشخيص:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية وإحصائية، نقوم بمجموعة الاختبارات تعرف باختبارات التشخيصية المتمثلة في:

---

[1] عطية محمد إسماعيل عوض الجبوري، **قياس وتحليل أثر الإنتاج التجاري في النمو الاقتصادي لبلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق لهذه (2003-2016)** ، رسالة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2018، ص 95

[2] Kifchgasseur G, and Wolters J,(2007) **introduction to modern time series analysis springer**- velag Berlin thidebery. pp:13-14.

- **اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي:** نلجأ لهذا الاختبار من أجل الكشف إمكانية وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء وذلك لمعرفة إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي بين معالم الانحدار، مقابل الفرضية البديلة القائلة بوجود مشكلة الارتباط الذاتي التسلسلي بين معالم الانحدار، وذلك من خلال مقارنة F-Statistic مع مستوى المعنوية 10% ,5% ,1% كما يلي:

*إذا كانت F-Statistic أكبر من مستوى المعنوية 10%1 ,5% ,% نقبل فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة.

*إذا كانت F-Statistic أقل من مستوى المعنوية 10% ,5% ,1% نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة.[1]

ثالثا: اختبار حدود التكامل المشترك: التكامل المشترك هو البحث عن وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية حتى وإن احتوت كل سلسلة زمنية على اتجاه عام عشوائي (عدم الاستقرار)، لأنه في المدى الطويل ستتحرك هذه السلاسل في التقارب عبر الزمن ويكون الفرق بينهم ساكنا، لذا يمكن القول أن فكرة التكامل المشترك تحاكي وجود توازن في المدى الطويل يؤول إليه النظام الاقتصادي، ويكمن السبب الرئيسي لعدم وجود توازن في المدى القصير في ضعف مقدرة الوكلاء الاقتصاديين على التكيف مع المعلومات أنيا.

ويتم تطبيق اختبار حدود التكامل المشترك في نموذج ARD L بعد تقدير النموذج، للتأكد من وجود أو عدم وجود التكامل المشترك بين المتغيرات (علاقة توازنية طويلة الأجل) و يتم ذلك باستعمال اختبار فيشر، وبعد إجراء اختبار F لمعلمات مستويات المتغيرات، تتم عملية المقارنة بين F المحتسبة و F الجدولية التي تستخرج من جدول فيشر كما يلي: $F\ (k-1\ ،df\ ،(مستوى\ المعنوية$ ، حيث:

df: تمثل درجة الحرية وتحسب كما يلي: $df=n-k$

n: تمثل حجم العينة؛

K: تمثل معلمات المقدرة؛

مستوى المعنوية يتمثل في 1% أو 5% أو 10%.

وتتم عملية المقارنة كما يلي:

- **فإذا كانت** F المحتسبة أكبر من الجدولية، دل ذلك على وجود تكامل مشترك وبالتالي نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

[1]. حياة عثماني ، هشام لبزة، أثر **انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2017**، مجلة دراسة العدد الاقتصادي، المجلد 11 ، العدد1، الجزائر، 2020 ص: 44.

- **إذا كانت** F المحتسبة أقل من الجدولية، دل ذلك على عدم وجود تكامل مشترك وبالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة.[1]

رابعا: تقدير العلاقة في إطار نموذج تصحيح الخطأ:

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ للتأكد من مشكلة العلاقة التوازنية (قصيرة وطويلة الأجل) بين المتغيرات الاقتصادية، أي من أجل التفرقة بين السلوك القصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية، بفرضية أن هذه العلاقات تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الاستقرار(أو وضع توزن)، وقد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، لكن لا يطلق عليها صفة الاستقرار إلا إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل.بالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، ومن تم فقد تأخذ المتغيرة التابعة قيما مختلفة عن قيمتها التوازنية. ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة زمنية خطأ التوازن، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج حالة خاصة من نموذج الانحدار الذاتي للسلاسل الزمنية المستقرة من الدرجة واحد، وتأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الاعتبار كل من العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل،كما يلي:

- نقوم بتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل بواسطة المربعات الصغرى العادية.
- نقوم بتقدير علاقة قصيرة المدى بتقدير النموذج الديناميكي بواسطة المربعات الصغرى العادية. [2]

المبحث الثالث: تحليل الدراسة القياسية لأثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

سنتطرق في هذا المبحث لتحليل الدراسة القياسية لأثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وذلك من خلال توصيف النموذج، وتحليل وتفسير نتائج تقدير النموذج.

---

[1] عثماني الهادي، هيشر أحمد تيجاني، بن الضب عبد الله، **اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر (أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال لفترة 1974-2012** ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، العدد1، الجزائر، 2015 ، ص: 65.

[2]. بروك داودي، **قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1960-2014**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد17 ، العدد02 ، 2016، ص 59.

المطلب الأول: توصيف النموذج

ويتم ذلك من خلال:

1- متغيرات الدراسة:

- **العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2):**

هي تلك الأصول التي تتمتع بسيولة كبيرة نوعا ما وبذلك تشكل ما يسمى بعرض النقود بمفهومه الواسع، والذي يرمز له ب M2، وهو عبارة عن عرض النقد بمفهومه الضيق يضاف إليه حسابات التوفير و الودائع لأجل و يعبر عنها بالعلاقة التالية:M2=M1+TD+S

كما أن البنوك التجارية تكون قادرة على خلق النقود والتأثير على عرض النقد من خلال منح القروض والتسهيلات الائتمانية.

- **الناتج المحلي الإجمالي (PIB):**

وهو عبارة عن مجمل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي تقوم دولة ما بإنتاجها خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ويتم هذا الأمر باستعمال مواردها المحلية من العمالة ورأس المال وموارد طبيعية. أي أن الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع القيم النقدية لكل من عناصر الاستهلاك والاستثمار والمشتريات الحكومية من السلع والخدمات، وصافي الصادرات التي تنتجها الدولة خلال عام محدد.

2. حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري و المتمثلين في: العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2)، الناتج المحلي الإجمالي (PIB). كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذين المؤشرين خلال الفترة (1990 . 2020).

3. منهجية الدراسة و إجراءاتها:

1.3. مصادر البيانات: تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M2)، الناتج المحلي الإجمالي (PIB)) من الجهات المتخصصة مثل: صندوق النقد العربي، المركز الوطني الجزائري للإحصاء (ONS)، تقارير بنك الجزائر، وزارة المالية. وقد غطت هذه البيانات الفترة (1990 . 2020).

2.3. معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج (EVIEWS10) لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج الدراسة.

المطلب الثاني: تحليل وتفسير نتائج تقدير النموذج

ويتم ذلك من خلال:

1. اختبار جذر الوحدة: يهدف اختبار جدر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية و رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم: اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)، و الجدول رقم (4) يوضح نتائج الاختبار.

الجدول رقم (4): نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر لمتغيرات الدراسة

Pr	None	Pr	Trend and intercept	Pr	Intercept		ADF	الخصائص / المتغيرات
1.0000	5.278216	0.7919	-1.541297	0.0006	-4.785865	T	I(0)	logPIB
0.0032	-3.095811	0.0010	-5.279695	0.0055	-3.922063	T	I(1)	
1.0000	8.222475	0.9966	0.168795	0.0606	-2.871797	T	I(0)	LogM2
0.0419	-2.034941	0.0020	-4.984691	0.0040	-4.058858	T	I(1)	

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج EVIEWS10 ، ملحق رقم (02) و (03)

يتضح من خلال الجدول رقم (4) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بالنسبة للمتغيرين محل الدراسة بأن لها جذر الوحدة و يمكن رفض هذا الفرض بالنسبة للفرق الأول لهذين المتغيرين، مما يعني أن هذه المتغيرين متكاملين من الرتبة(1)I، ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

2. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، و عليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة. أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحّد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نرفض الفرض البديل، و نقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، و لا يوجد تكامل مشترك بين متغيري الدراسة وفقا لمنهج الحدود.

(M. HASHEM PESARAN, YONGCHEOL SHIN, RICHARD J. SMITH, 2001, 300)

و الجدول رقم (5) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		1%	5%	10%
29.25667	الحد الأدنى I(0)	4.94	3.62	3.02
	الحد الأعلى I(1)	5.58	4.16	3.51

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج EVIEWS 10 ملحق رقم (04)

يتبين من الجدول رقم (5) أن قيمة إحصائية F المحسوبة جاءت أكبر من قيمة الحد الأقصى للحدود (bounds test) التي حددها (Pesaran) في ظل وجود حد ثابت للدالة، ما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم، وقبول الفرض البديل بأن الناتج المحلي الإجمالي و العرض النقدي بالمفهوم الواسع، هما متغيرين متكاملين معا ويتحقق بينهما علاقة توازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 1% 5% و 10 %.

3. تقدير علاقة المدى الطويل: نموذج انحدار التكامل المشترك:

ما دام هناك تكامل مشترك بين متغيرات النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة في المدى الطويل حيث أن معاملات المدى الطويل تمثل المرونات. و في هذا الإطار فإن النموذج الأمثل الذي يعطي أدنى قيمة لمعيار (AIC) هو النموذج ARDL، حيث تم تحديد أقصى عدد فترات الإبطاء بـ: فترتين (2)، و بالتالي تم اختيار النموذج ARDL لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، كما يوضحه الشكل رقم (4):

الشكل رقم (3): النموذج الملائم لتقدير علاقة التوازن طويلة الأجل

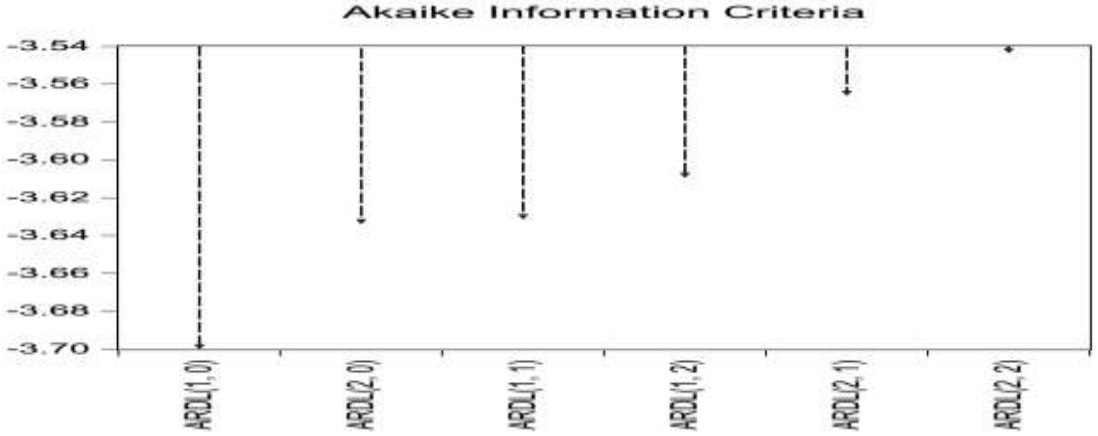

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج EVIEWS10

باستخدام المعيار (AIC)، كما هو موضح في الشكل أعلاه، تم اختيار النموذج ARDL لتقدير علاقة التوازن في الأجل الطويل، إذ يتضح من الجدول رقم (6) نتائج التقدير باستخدام برنامج Eviews10 موضحة فيما يلي:

الجدول رقم (6): نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك

المتغيرات	المعلمات المقدرة		الاحتمال.Prob
C	3.673630		0.0189
LogM2	0.635961		0.0000
R^2	0.993435	DW	1.708871

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج EVIEWS 10 ، ملحق رقم (05)

من الجدول أعلاه يمكن استنتاج المعادلة الآتية:

$$\text{logPIB} = 3{,}673630 + 0{,}635961 logM_2 + \mu$$

من خلال الجدول رقم (6)، نجد بأن المرونة المقدرة جاءت معنوية، لتدل على القدرة التفسيرية للعرض النقدي بالمفهوم الواسع للتغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2020)، حيث نجد أن 99% من التغير في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يمكن تفسيره بالتغير في: العرض النقدي بالمفهوم الواسع وهي نسبة مرتفعةً جدا تدل على جودة توفيق النموذج، كما أن نتائج هذا النموذج تتفق إلى حد كبير مع النظرية الاقتصادية والتوقعات القبلية.

تؤدي زيادة العرض النقدي بالمفهوم الواسع بـ: 1% إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ: 0.64%، و هذه النتيجة توضح أن زيادة العرض النقدي بالمفهوم الواسع يؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة لتجنب الوقوع في الربا، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمار، و الذي يؤدي بدوره إلى توفير مناصب العمل و زيادة الإنتاج الأمر الذي ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الإجمالي و منه على النمو الاقتصادي. و هذا إن دل على شيء فإنما يدل على فعالية السياسة النقدية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الجزائر. كما أن النظرية النقدية هي نظرية اقتصادية ترتكز على الآثار الاقتصادية للكلية لتوريد النقود والبنوك المركزية، وبالتالي فإن التوسع المفرط في العرض النقدي هو التضخمية بطبيعتها. كما أن التضخم يكون مؤديا إلى التنمية الاقتصادية فالارتفاع في معدل النمو لعرض النقود من شأنه أن يخفض دالة الاستهلاك و يرفع دالة كثافة رأس المال، والذي يكون فيه متوسط إنتاجية اليد العاملة ذات علاقة ايجابية بكثافة رأس المال.

4. الاختبارات التشخيصية:

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدىَ ملائمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل، كما هي مبينة في الجدول رقم (7) الأتي:

الجدول رقم (7): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

الاختبار	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	2.600567	0.0942
	Chi-Square	5.166496	0.0755
التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	1.295145	0.52331
عدم ثبات التباين ARCH	F-statistic	0.062319	0.8084
	Chi-Square	0.066781	0.7961
استقرار النموذج Ramsey-Reset	T-statistic	1.027109	0.3138
	F-statistic	1.054952	0.3138

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج EVIEWS10 ، ملحق رقم (06)

من خلال الجدول رقم (7)، نلاحظ أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي من درجات أعلى من الدرجة الأولى، وأنها تتوزع توزيعا معتدلا، وتباينها ثابت، فضلا عن عدم وجود أخطاء في تعيين النموذج عند مستوى معنوية، إذ تشير إحصائية LM(BG) إلي خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، كما تشير إحصائية ARCH إلى عدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر. كذلك تشير إحصائية (JB) إلي عدم رفض الفرضية القائلة بأن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعاً طبيعياً في النموذجين محل التقدير، كما تشير إحصائية (Ramsey–Reset) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المذكور، أي تشير إلى استقرار النموذج المستخدم. وترتيباً على نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، يمكن اتخاذ قرار بصلاحية استخدام هذه النماذج في تقدير العلاقة طويلة الأجل.

5. تقدير علاقات نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير:

تتمثل الخطوة الأخيرة في تحليل ARDL في تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يمثل العلاقة بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير، باستخدام نموذج ARDL، كما يتضح من الجدول رقم (8)، إن سرعة تعديل النموذج نحو التوازن أو حد تصحيح الخطأ معنوي ويأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، فضلا عن أن قيمته محصورة في المجال بين الصفر و الواحد الصحيح، إذ بلغت (−0.267602)، أي أنه يتم تعديل الاختلال الحادث في الأجل القصير خلال 3 سنوات وتسعة أشهر، وهذا يزيد من دقة وصحة العلاقة التوازنية في المدى الطويل (تقيس المعلمة سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل).

الجدول رقم (8): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير لنموذج ARDL

المتغيرات	المعلمات المقدرة		الاحتمال.Prob
C	0.983072		0.0000
$\log M_2$	0.170185		0.0661
$\mathrm{CointEg}(-1))$	−0.267602		0.0000
R^2	0.515739	DW	1.708871

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج EVIEWS10 ، ملحق رقم (07)

من خلال نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير، نجد بأن:

–الناتج المحلي الإجمالي يرتبط ارتباطا طرديا مع العرض النقدي بالمفهوم الواسع، بمعنى أنه عند زيادة العرض النقدي بـ: 1% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ: 0.17%، في المدى القصير، كما أن الناتج المحلي الإجمالي له أثر كبير على الطلب النقود بمفهومه الواسع، فالتغير في عرض النقود يسبب التغير في الناتج المحلي الإجمالي على المدى القصير.

– حد تصحيح الخطأ معنوي و يأخذ الإشارة السالبة كما هو متوقع، كما أن قيمته محصورة بين الصفر و الواحد الصحيح حيث بلغت تقريبا 0.267602، مما يدل على أن تصحيح اختلال الأجل القصير يكون بعد 3 سنوات و تسعة أشهر. (1/0.267602=3.736).

6. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

الشكل رقم (4): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUM

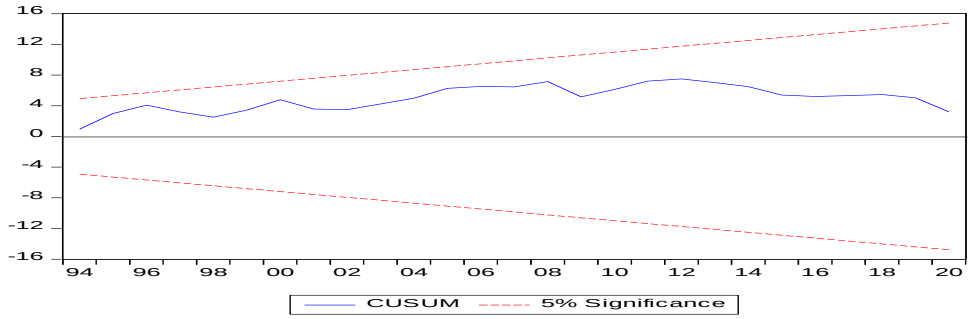

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج EVIEWS10

الشكل رقم (5): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUMSQ

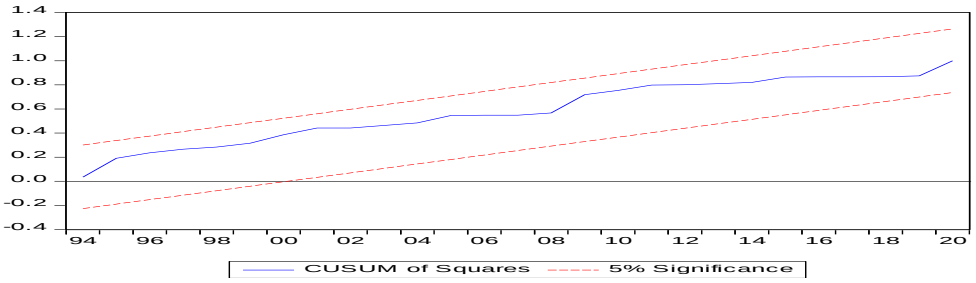

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على برنامج EVIEWS10

يتمثل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الآجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن، و لتحقيق ذلك يتم استخدام اختبارين هما: اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (CUSUM) و اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (CUSUMSQ)، و يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بصيغة UECM لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصائية كل من CUSUM و CUSUMSQ داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و من ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود عند هذا المستوى.

يتضح من خلال الشكلين أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم تحليل وقياس أثر العرض النقدي بمعناه الواسع M2 على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1990-2020، باعتبار أن الكتلة النقدية أهم مؤشر للنظرية النقدية، ومحاولة إبراز علاقتها بالناتج المحلي الإجمالي، حيث تم استخدام الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL وكشفت اختباراته عن وجود علاقة مستقرة قصيرة وطويلة الأجل بين العرض النقدي والنمو الاقتصادي والتي تتم من خلال نتائج تحليل أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي بالأثر الايجابي في المدى القصير والطويل عند مستوى المعنوية 5%. كما أن السلاسل الزمنية للعرض النقدي و النمو الاقتصادي مستقرة عند الفرق الأول، وذلك حسب اختبار ديكي فولر وفليب بيرون. حيث تم اختيار نموذج ARDL كأنسب نموذج لتحليل معطيات الدراسة وتفسير النتائج المتوصل إليها.

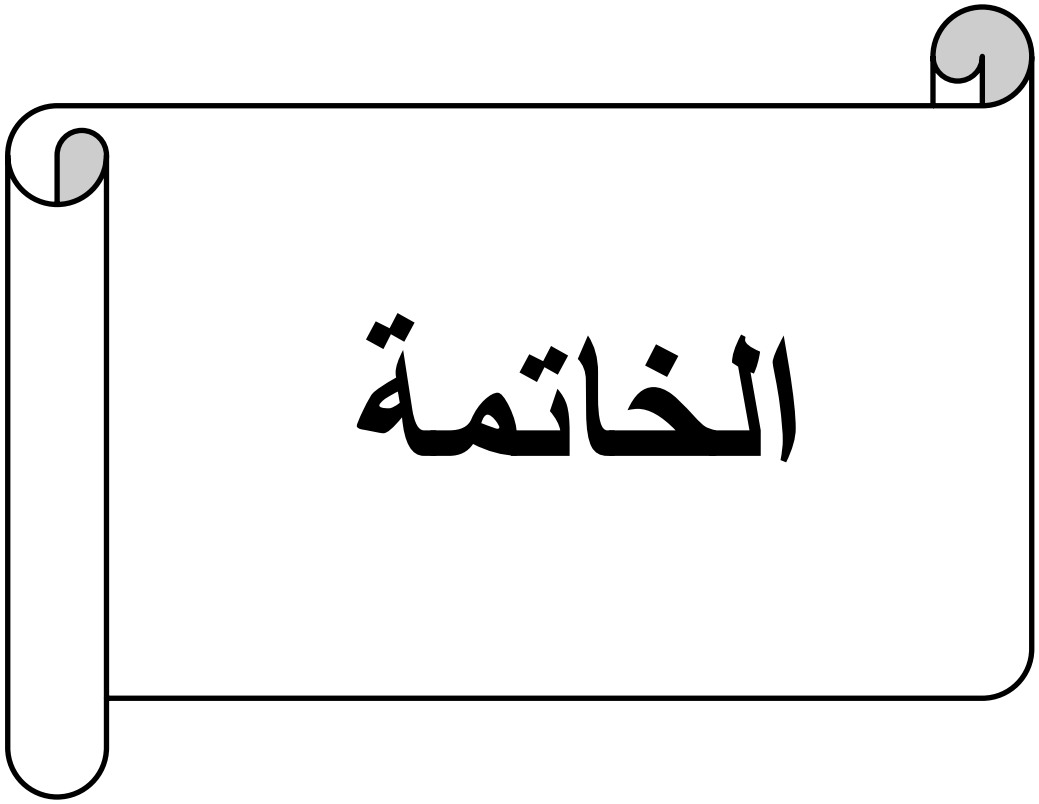
الخاتمة

الخاتمة:

إن العرض النقدي يلعب دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي، والتوازن الداخلي والخارجي وكذلك المحددات التي لها دور في تحديد اتجاه عرض النقود والتحكم فيها، وتظهر أهمية هذه الدراسة من تحليل أثر العرض النقدي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، باعتبارها موضوع هام يشغل جميع أفراد المجتمع خاصة الاقتصاديين منهم، فهو يمثل نقطة حساسة في الاقتصاد الجزائري ولقد كان الهدف من دراستنا تحديد المتغيرات الاقتصادية التي لها أثر في النمو الاقتصادي الجزائري معتمدين على نموذج قياسي ARDL.

من أجل ذلك تم التطرق في الإطار النظري لمتغيرات الدراسة فبدأنا البحث بموجز بسيط عن العرض النقدي من خلال تعريفه، وذكر مكوناته والمحددات والعوامل المؤثر فيه. ثم تطرقنا لماهية النمو الاقتصادي من خلال تحديد عناصره ومقاييسه ومحدداته، والنظريات التي يقوم عليها النمو الاقتصادي، بالإضافة للتطرق لعنصر مهم جدا في الدراسة وهو تحديد العلاقة ما بين المتغيرين محل الدراسة (العرض النقدي والنمو الاقتصادي).

وبالتالي فإن للاستفادة من العرض النقدي لتحقيق النمو الاقتصادي يجب المحافظة على ملائمة إصداره، بما يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي حتى لا نقع في مشاكل من بينها ارتفاع معدلات التضخم، وسعر الفائدة التي قد ينجم عنها تدهور كبير في النشاط الاقتصادي.

أما في الإطار التطبيقي حاولنا إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال معرفة التطورات التاريخية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، خاصة بما يتعلق بالمحددات التي تأثر في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- يتمثل العرض النقدي في مجموع الكتلة النقدية المتداولة في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، ويتم قياس هذه الكتلة من خلال المتاحات النقدية والمجمعات النقدية M1 والمجمعات النقدية M 2، المجمعات النقدية M 3.
- من خلال الإطار النظري لعرض النقود وجدنا أنه يتأثر بعدة مؤشرات اقتصادية منها: معدل الفائدة، معدل التضخم...
- إن العرض النقدي يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال تأثيره الإيجابي على حجم نشاط الاقتصادي ككل، وهو ما يتوافق مع الدراسة النظرية ويثبت صحة الفرضية الفرعية الأولى، وذلك ما تم ملاحظته من خلال منحى العلاقة الطردية بين المتغيرين، وبالتالي الاهتمام بضبط

قوانين الجهاز المصرفي والإصلاحات المتتالية لضبط العرض النقدي والكتلة النقدية دون الزيادة في ظاهرة

- التضخم، إلا أن التحكم في العرض النقدي يبقى من الأمور الصعبة من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي للبلد.
- كما أنه توجد علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر وهو ما يثبت صحة الفرضية الفرعية الثانية، وهو ما تم ملاحظته من منحنى اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الآجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة.

ومنه تم اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة والتي مكنتنا من اختبار الفرضية الرئيسية حيث تمت كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: إن للعرض النقدي انعكاس إيجابي على مؤشر النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

ومن خلال نتائج الدراسة تم قبول هذه الفرضية.

الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة سببية في اتجاهين على المدى القصير والطويل بين المعروض النقدي والنمو الاقتصادي في الجزائر.

حيث تم إثبات هذه الفرضية وبالتالي قبول هذه الفرضية.

وبما أن الفرضيتين الفرعيتين مقبولتين فإنه يتم قبول **الفرضية الرئيسية** التي تنص على أن العرض النقدي يؤثر على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ومن خلال إثبات صحة هذه الفرضيات تمكنا من الإجابة على إشكالية الدراسة وبالتالي فإن للعرض النقدي تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020. ومنه توجد علاقة سببية ما بين متغيرات الدراسة العرض النقدي و النمو الاقتصادي في الجزائر على المدى القصير والطويل.

التوصيات:

ومن خلال النتائج المتوصل إليها تمكنا من عرض مجموعة من الاقتراحات أو التوصيات التي تفيد الاقتصاديين ونذكر منها:

- ضرورة التحكم في عرض النقد من أجل تخفيض معدلات التضخم ورفع قيمة العملة الوطنية.
- الرفع من قيمة الدينار الجزائري وإكسابه مكانة قوية بين العملات الوطنية.
- يجب ضبط نمو الكتلة النقدية بالنمو الاقتصادي وعدم الاقتصار على ضخ السيولة لمعالجة فترا ت الانكماش دون الاهتمام بفترات الرواج.
- يجب استغلال نمو المعروض النقدي لاستثمارها في القطاعات الحقيقية بما يساهم في الرفع من عجلة التنمية وبقاء سيرورة أداء الجهاز المصرفي.

- انتهاج سياسات اقتصادية تعمل على تحقيق النمو الاقتصادي وتنظيم العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية التي تضعها الحكومة.
- تجنب الوقوع في الربا من المنظور الإسلامي .

أفاق الدراسة:

تمثلت أفاق الدراسة في:

- دراسة وتحليل مؤشرات النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة مقارنة ببعض الدول.
- قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1990-2021
- أثر القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر-دراسة قياسية (1990-2021)

قائمة المراجع

المراجع

أولا: باللغة العربية:

الكتب والمؤلفات:

1. الشريف إيمان محمد، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
2. المان محمد الشريف، **محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن)، الجزء الأول،** ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
3. أكرم حداد، مشهور مدلول، **النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان ط1، 2005.
4. بلعزوز بن علي، **محاضرات في النظريات والسلبيات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية 2004.
5. حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، طبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر العاصمة، 2005.
6. عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على المستوى الاقتصادي القومي (تحليل كلي)**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مجموع النيل العربية القاهرة، مصر 2003.
7. صلاح الدين إلهيتي، **الأساليب الإحصائية في العلوم الإدارية –تطبيقات باستخدام–SPSS** ، الطبعة الثانية، دار وائل للطباعة، عمان، الأردن،2006.
8. ضياء محمد، **أسس علم الاقتصاد، نقود وبنوك دورات اقتصادية وعلاقات اقتصادية دولية، الجزائر 2014**، ديوان المطبوعات الجامعية.
9. قليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدار للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن 2006.
10. محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيق**، دار الحامد، الأردن، الطبعة الأولى،.2011
11. مطر محمد، **إدارة الاستثمارات الإطار النظري والتطبيقات العلمية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2007.
12. ناجي حسين خليفة محمد، **النمو الاقتصادي النظرية والمفهوم**، دار القاهرة للنشر والتوزيع، مصر، 2001.

الأطروحات و المذكرات:

أ. الأطروحات

13. دحماني محمد ادريوش، **إشكالية التشغيل في الجزائر :محاولة تحليل، أطروحة** دكتورة في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، السنة الجامعية 2012-2013.
14. زيان نورة، **أثر سياسية التحليل المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة تحليلية قياسية ومقارنة) مع بعض الدول النامية خلال الفترة 1980، 2015)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2009.

ب. المذكرات

15. أحمد محمد عبد، **تحليل سلاسل زمنية واستخدامه لبناء نماذج حوادث المرور في الخرطوم**، رسالة نيل شهادة الماجستير في الإحصاء، سودان، سنة 2014.
16. بن ختم يوسف، **العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية، حالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر 2016/2015.
17. بيوض محمد العيد، **تقييم أثر الاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي، والتنمية المستدامة الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011.
18. حلمية عز الدين، **دور التعليم في تحسين مستوى الدخل، دراسة قياسية لعينة من دول OCDE خلال الفترة 1981-2005، استعمال عطيات باتيل وتقنية GML**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر.
19. رفيق تراوي، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي (دراسة حالة تونس، الجزائر، المغرب)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008 .
20. شادي جمال العرفاوي، **أثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي في فلسطين**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اقتصاديات التنمية، كلية التجارة الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015.
21. عطية محمد إسماعيل عوض الجبوري، **قياس وتحليل أثر الإنتاج التجاري في النمو الاقتصادي لبلدان عربية مختارة مع إشارة خاصة إلى العراق لهذه (2003-2016)** ، رسالة نيل شهادة

الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق 2018.

22. عقاب محمد، **تحليل السلاسل الزمنية محاضرات وتطبيقات في الاقتصاد مقياس اقتصاد كمي**، قسم علوم اقتصاد الجامعة، زيان عاشور، الجلفة، الجزائر 2018.

23. قنافزية مريم، **أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2001-2005)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية (غير منشور)، جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2017/2016.

24. هبرة دنيا، **أثر الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص على نمو الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1997-2013**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2015.

25. ولد الشياني، شيخ أحمد، **فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في طلب برامج الإصلاح الاقتصادين، دراسة حالة موريطانيا**، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم اقتصادية، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف 2012-2013).

26. ولد عمري عبد الباسط، **إسهام التعليم في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1980، 2013)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص قانون الأعمال، جامعة الجزائر 1، الجزائر 2011.

المجلات و الدوريات

27. بدر شحدة حمدان، **اثر العمالة على النمو الإقتصادي في فلس**طين، مجلة جامعة الازهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية 2013، المجلد15، العدد1، ص ص 32،31

28. بروك داودي، **قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1960-2014**، مجلة العلوم الاقتصادية، الجزائر،2016 ، ص 59.

29. حياة عثماني، هشام لبزة، **أثر انعكاس القروض المصرفية على النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1990-2017**، مجلة دراسة العدد الاقتصادي، الأغواط، الجزائر، المجلد 11 ، العدد 2020ص 44.

30. حكيم شبرطي، ياسين مراح، **فعالية سياسة النقدية كآلية للحد من الدورات الاقتصادية في الجزائر للفترة(2000-2015)**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد 08، الجزائر ، ديسمبر 2011، ص85

31. رديف مصطفى، عيسى بوزيان، عامري رضوان، **قياس عرض النقود على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة1975-2020 باستخدام نموذج ARDL**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد01، جوان 2022، ص 1010.

32. ساحلي لزهر،**تحليل العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في الجزائر للفترة (1190-2016) باستخدام تقنية أشعة الانحدار الذاتي (VAR)**، المحلية الباحث الاقتصادي(cheec) ،المجلد 6 ،العدد1،جامعة 20 أوت 1955 ، سكيكدة ، الجزائر، 2018 ، ص 180

33. عبد الزهرة حسن علي، حسن شومان عبد الطيف، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة و أسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا و نماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية ، المجلد 09, العدد 34, كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، العراق، 2013, ص176.

34. عثماني الهادي، هيشر أحمد تيجاني، بن الضب عبد الله، **اختبار الارتباط في المدى الطويل بين متغيرات حساب الإنتاج وحساب الاستغلال لقطاع الزراعة في الجزائر(أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ خلال لفترة 1974-2012** ، مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية،الجزائر، العدد 2015ص ،65.

35. علي عبد الزهرة حسن، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبار جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، ARDL**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد– العراق، المجلد 9، العدد 34،2013، ص 176.

36. طالب عرض ومالك ياسين المحابيين، **أثر التطور النقدي في النمو الاقتصادي**، الأردن، مجلة العلوم الإدارية، فلسطين، المجلد 38، العدد 2، 2011، ص 516.

37. فرحان أ حمد محمد، عماد عبد الجليل علي إسماعيل، **قياس التوازن بين المنافع والاشتراكات في النظام التأمينات الاجتماعية بالتطبيق على نظام التأمينات الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية**، مجلة الاقتصاد والمالية المجلد 03، العدد 01، قسم التحلل الكمي، قسم التأمين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جامعة الملك سعود، مصر المملكة العربية السعودية، 2017، ص 44.

38. محمد حسين علي كيضان، **تأثير عرض النقود على التضخم وسعر الصرف الأجنبي في الاقتصاد الصرافة للمدة 1991-2014**، مجلة الكويت الاقتصادية والإدارية، الكويت، العدد 26، جوان 2017 ، ص115

39. ناضم عبد الله عبد ألمحمد ، ماجد جاسم محمد العيساوي، **قياس وتحليل العوامل المؤثرة في سعر الصرف الدينار في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمن الموزعة ARDL، 1990-2015**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العراق، المجلد 9 ، العدد 17، السنة 2017 ، ص. 150

ثانيا: باللغة الأجنبية:

40. KifchgasseurG,andWoltersJ,(2007) **introduction to modern time series analysis springer**- velag Berlin thidebery
41. pierre robert,**croissance et grise (analyse economique et historique),** chapitre1, la croissance, presentation d un processus complexe, pearson,France, 2010.

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): بيانات النمو الاقتصادي والعرض النقدي

السنة	اجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	المعروض النقدي بمعناه الواسع (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	المعروض النقدي بمعناه الواسع (بالأسعار الجارية للعملة المحلية%)
1990	555800002600	34332400000000	61,771
1991	844499976200	41474500000000	49,111
1992	1048200020000	54445600000000	51,942
1993	1165999996900	58418300000000	50,101
1994	1491500007400	67592800000000	45,319
1995	1990600032300	73989500000000	37,169
1996	2570000007200	84825000000000	33,006
1997	2780199911400	100313600000000	36,081
1998	2830500102100	119947600000000	42,377
1999	3238198000000	136676900000000	42,208
2000	4123514000000	155991400000000	37,830
2001	4227113000000	240306949138228	56,849
2002	4522773000000	283687436825776	62,724
2003	5252321000000	329945951920101	62,819
2004	6149117000000	364429340779002	59,265
2005	7561984000000	407044263056055	53,828
2006	8501636000000	487007199315982	57,284
2007	9352886000000	599460761703044	64,094
2008	11043704000000	695596777352856	62,986
2009	9968025000000	729269470284837	73,161
2010	11991564000000	828074046595038	69,055
2011	14588532000000	992918774006312	68,062
2012	16209598000000	1101513477049800	67,954
2013	16647919000000	1194150758674190	71,730
2014	17228598000000	1366391169625120	79,309
2015	16712686000000	1370451141748330	82,001
2016	17514635000000	1381630932731170	78,884
2017	18876176000000	1497423417803930	79,329
2018	20393524000000	1663671246988220	81,578
2019	20501058000000	1651068419682230	80,536
2020	18383800000000	1774000656327870	96,498

المصدر: البنك الدولي

الملحق رقم (02): اختبار جدر الوحدة ديكي فولر للعرض النقدي (اختبارات الاستقرارية)

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LOGM2

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.871797	0.0606
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LOGM2

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		8.222475	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LOGM2

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.168795	0.9966
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LOGM2)

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.984691	0.0020
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LOGM2)

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.058858	0.0040
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LOGM2)

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.034941	0.0419
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق رقم (03) : اختبار جدر الوحدة ديكي فولر للنمو الاقتصادي

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LOGPIB

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.541297	0.7919
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LOGPIB

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.785865	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LOGPIB

Null Hypothesis: LOGPIB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		5.278216	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LOGPIB)

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.279695	0.0010
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LOGPIB)

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.095811	0.0032
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LOGPIB)

Null Hypothesis: D(LOGPIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.922063	0.0055
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

الملحق رقم (04): اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	29.25667	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	30	Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

الملحق رقم (05): نتائج تقدير علاقة المدى الطويل لنموذج انحدار التكامل المشترك

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LOGPIB)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/21/22 Time: 15:00
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.983072	0.185220	5.307594	0.0000
LOGPIB(-1)*	-0.267602	0.102796	-2.603223	0.0148
LOGM2**	0.170185	0.088860	1.915209	0.0661

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGM2	0.635961	0.096578	6.584945	0.0000
C	3.673630	1.471534	2.496463	0.0189

EC = LOGPIB - (0.6360*LOGM2 + 3.6736)

الملحق رقم (06): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج الدراسة

اختبار التوزيع الطبيعي

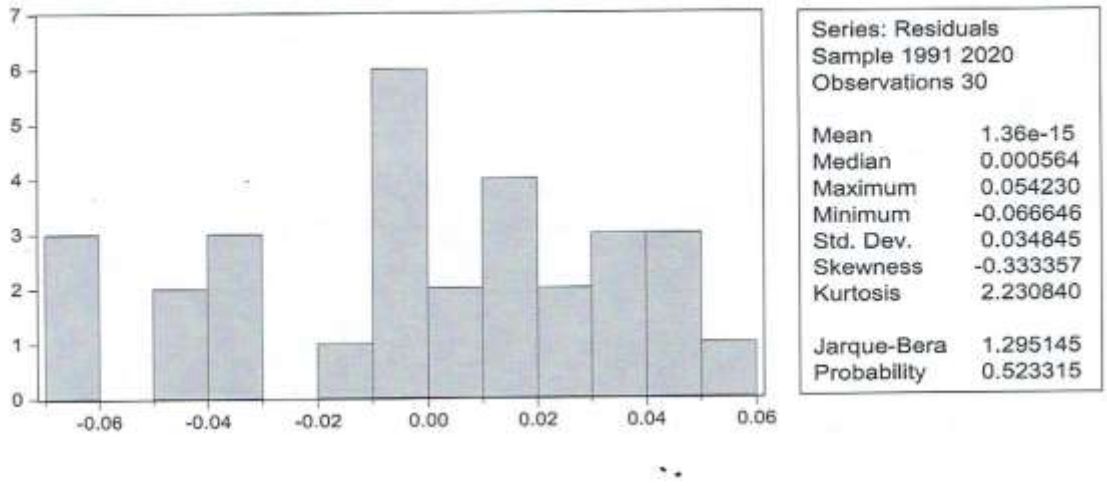

اختبار الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.600567	Prob. F(2,25)	0.0942
Obs*R-squared	5.166496	Prob. Chi-Square(2)	0.0755

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/21/22 Time: 15:15
Sample: 1991 2020
Included observations: 30
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGPIB(-1)	0.024547	0.104031	0.235956	0.8154
LOGM2	-0.018028	0.089118	-0.202298	0.8413
C	-0.049442	0.179828	-0.274942	0.7856
RESID(-1)	0.100642	0.205380	0.490027	0.6284
RESID(-2)	-0.443421	0.199264	-2.225295	0.0353

R-squared	0.172217	Mean dependent var	1.36E-15
Adjusted R-squared	0.039771	S.D. dependent var	0.034845
S.E. of regression	0.034146	Akaike info criterion	-3.765358
Sum squared resid	0.029148	Schwarz criterion	-3.531825
Log likelihood	61.48037	Hannan-Quinn criter.	-3.690649
F-statistic	1.300284	Durbin-Watson stat	2.064377
Prob(F-statistic)	0.296922		

اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.062319	Prob. F(1,27)	0.8048
Obs*R-squared	0.066781	Prob. Chi-Square(1)	0.7961

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/21/22 Time: 15:17
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001251	0.000339	3.685871	0.0010
RESID^2(-1)	-0.052265	0.209364	-0.249637	0.8048

R-squared	0.002303	Mean dependent var	0.001194
Adjusted R-squared	-0.034649	S.D. dependent var	0.001343
S.E. of regression	0.001366	Akaike info criterion	-10.28728
Sum squared resid	5.04E-05	Schwarz criterion	-10.19298
Log likelihood	151.1655	Hannan-Quinn criter.	-10.25774
F-statistic	0.062319	Durbin-Watson stat	1.850353
Prob(F-statistic)	0.804758		

اختبار ثبات الشكل الدالي للنموذج

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: LOGPIB LOGPIB(-1) LOGM2 C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	1.027109	26	0.3138
F-statistic	1.054952	(1, 26)	0.3138

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.001373	1	0.001373
Restricted SSR	0.035212	27	0.001304
Unrestricted SSR	0.033839	26	0.001302

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: LOGPIB
Method: ARDL
Date: 06/21/22 Time: 15:18
Sample: 1991 2020
Included observations: 30
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOGPIB(-1)	1.653054	0.902220	1.832206	0.0784
LOGM2	0.474916	0.309684	1.533551	0.1372
C	-6.350938	7.142840	-0.889134	0.3821
FITTED^2	-0.053917	0.052494	-1.027109	0.3138

R-squared	0.993691	Mean dependent var	12.80225
Adjusted R-squared	0.992963	S.D. dependent var	0.430046
S.E. of regression	0.036076	Akaike info criterion	-3.682794
Sum squared resid	0.033839	Schwarz criterion	-3.495968
Log likelihood	59.24191	Hannan-Quinn criter.	-3.623027
F-statistic	1364.937	Durbin-Watson stat	1.712760
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (07): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ARDL –ECM

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LOGPIB)
Selected Model: ARDL(1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/21/22 Time: 15:20
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CointEq(-1)*	-0.267602	0.027561	-9.709350	0.0000

R-squared	0.515739	Mean dependent var	0.050651
Adjusted R-squared	0.515739	S.D. dependent var	0.050073
S.E. of regression	0.034845	Akaike info criterion	-3.843021
Sum squared resid	0.035212	Schwarz criterion	-3.796314
Log likelihood	58.64531	Hannan-Quinn criter.	-3.828079
Durbin-Watson stat	1.708871		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	29.25667	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58